جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
قسم اللغويات

بحث عن

الظواهر اللغوية في تخريج ابن جني لقراءة الزهري

إعداد
د/ نصرفتحي عبد العظيم
المدرس في قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذي نزل القرآن دستورا للحياة ، ويَسَّر لعباده تلاوته فأنزله على سبعة أحرف فأيُّما عبد قرأ بها نال من ربه رضاه.

والصلاة والسلام على من تنزل القرآن على قلبه ليكون للعالمين نذيرا، فنهض يبلغه ويتلوه آناء الليل وأطراف النهار، صلاة وسلاما عليه وعلى من سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد

فإن الغوص في دراسة وتحليل أسلوب القرآن الكريم لهو أسمى ما تصبو إليه الدراسة اللغوية بكافة فروعها، وإن دراسة الوجوه الإعرابية أو التصريفية لقراءات القرآن الكريم – خاصة الشاذة منها – لهي الدربة الحقيقية على التحليل اللغوي العميق، فبعض العلماء يقول: "توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة"(١).

من هنا جاء هذا البحث الذي يدور حول رصد الظواهر اللغوية في تخريج ابن جني في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لقراءة من القراءات القرآنية الشاذة قرأ بها تابعي جليل هو محمد بن شهاب الزهري وسميته:-

(الظواهر اللغوية في توجيه ابن جني لقراءة الزهري)

---

(١) قالها الزركشي في البرهان١/٣٤١ وتناقلها عنه العلماء بالقبول ينظر الإتقان١/٢٨١، ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح : ٢٥٢.

ويعد كتاب المحتسب من أهم كتب تخريج القراءات الشاذة، بل هو أهمها على الإطلاق[1] لِمَا بذل فيه ابن جني من جهد كبير في تقصي القراءات الشاذة ونسبتها لأصحابها، فقَلَّ أن تجد فيه قراءة غير منسوبة، كما تتبع هذه القراءات بالتحليل والتخريج ، والنقد كذلك لبعض من تعرض بالدراسة لهذه القراءات.

وقد تميز ابن جني في مناقشته بأنه لم يَرُد أو يستهجن أي قراءة ما وجد سبيلاً لها في العربية ولو كان بعيداً أو ضعيفاً.

وقد صببت اهتمامي في هذا البحث على ما انفرد به الزهري غالباً ومثَّل ظاهرة لغوية أو شكل خلافاً نحوياً، وقد قمت بتوثيق القراءة من كتب الشواذ أو التفسير مبينًا هل انفرد بها الزهري – كما أشار ابن جني – أم شاركه بعض القراء فيها، ثم جمعت القراءات المتشابهة وأدرجتها تحت عنوان واحد منعًا للتكرار، وقمت بمناقشة التوجيه مبينا مدى اتفاق ابن جني مع مذاهب النحويين واختلافه معهم معارضًا ابن جني حينًا ومؤيده أحيانًا.

وقد رصدت عدة ظواهر لغوية في هذه القراءة خالف فيها الزهري جمهور القراء وهي: –

الظاهرة الأولى : تشديد المخفف وقد ناقشت خمس قراءات فيها

الظاهرة الثانية : تخفيف المشدد وفيه قراءتان

---

(١) هناك كتب أخرى تحدثت عن هذا الأمر منها (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري، كما تناولت بعض كتب التفسير هذا الأمر منها (البحر المحيط) لأبي حيان و(المحرر الوجيز). لابن عطية، لكن يبقى المحتسب أكثرها حصراً وتخصصا لهذا الموضوع. أما كتاب الشواذ لابن خالويه فكان جامعا لها ولم يناقشها، أو يحللها.

أولاً : تخفيف الباء من (الدواب).

ثانياً: تخفيف الدال من (صدَّق) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾.

الظاهرة الثالثة : الانتقال من حرفية الكلمة إلى إسميتها.

الظاهرة الرابعة : حذف همزة الاستفهام.

الظاهرة الخامسة : مخالفة الجمهور في البناء للمجهول أو المعلوم.

وفيها قراءتان، وتحتها قضية مجيء الجملة فاعلا، وقضية الباء بين الأصالة والزيادة.

الظاهرة السادسة : (بناء الفعل للمعلوم) عكس ما تقدم وفيها قراءتان.

الظاهرة السابعة : تحويل الصيغة من الثلاثي إلى الرباعي

وفيها ثلاث قراءات.

الظاهرة الثامنة : حذف الهمز أو قلب الواو تاءً.

الظاهرة التاسعة: تسهيل الهمز .

وبها عدة ظواهر .

الظاهرة الأولى: الهمزة بين التخفيف وإبدالها واوًا

وبها ثلاث قراءات.

الظاهرة الثانية: حذف الهمزة البتة.

الظاهرة الثالثة: حذف الهمزة ونقل حركتها.

وبها أربع قراءات.

الظاهرة الرابعة : الهمزة بين التسهيل وإبدالها ألفا.

وبها قراءتان.

الظاهرة الخامسة : إبدال الهمزة ياءً أو تخفيفها.

وبها قراءتان.

الظاهرة العاشرة : القراءة بالجمع والمفرد في الموضع الواحد.

وبما أن العلماء لم يعدوا قراءة الزهري ضمن القراءات المتواترة فقبل الحديث عن هذه الظواهر في قراءته أشير بإيجاز إلى مفهوم القراءة الشاذة وأعرِّف بالزهري.

مفهوم القراءة الشاذة :-

تُعرَف القراءة الشاذة بأنها: القراءة التي خالفت المتواتر المحفوظ في الصدور والمكتوب في المصاحف من كلام الله تعالى(١).

أو هي: كل قراءة فقدت أحد الأركان الثلاثة لقبولها"، فلم تكن متواترة، أو خالفت رسم المصاحف العثمانية كلها، أو لم يكن لها أصل في اللغة العربية، فإن خالفت أحد هذه الشروط وخاصة الأول تعد شاذة.

فكأنَّ القراءة التي لم تصل إلى درجة التواتر -عند الجمهور- أو إلى الشهرة أو الاستفاضة - عند ابن الجزري ومَن معه- فهي شاذة؛ لأن الأصل في قبول أي قراءة هو وصولها إلى درجة التواتر، والقراءة الشاذة هي ما لم يقرأ بها أحد القراء العشرة المشهورين(٢).

---

(١) معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٥٥)

(٢) ينظر صفحات في علوم القراءات:٨٠ وقد ذكر ابن جني في المحتسب١/ ٣٥ أن ما عدا السبعة هو شاذ يقول : اعلم أن جميع ما شذَّ عن قراءة القراء السبع ضربان:

ضرب شذ عن القراءة عاريًا من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله....

وضرب ثانٍ... ما شذ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة.

والقراء العشر هم (نافع المدني) و(ابن كثير المكي) و(أبو عمرو البصري) و(ابن عامر الشامي) و(عاصم وحمزة والكسائي الكوفيون) وهؤلا هم السبعة، وباقي العشرة (أبو جعفر يزيد بن القعقاع) و(يعقوب الحضرمي) و(خلف البزار).

وهناك أربع قراءات هي مع شذوذها قد دونها بعض العلماء وهي قراءة (ابن محيصن) و(اليزيدي) و(الحسن البصري) و(الأعمش).

أو هي ما لم تكن الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإن وافقت الأفصح في كلام العرب فهي لا تعني ضعف السند، فقد تكون صحيحة السند وموافقة للغة العربية، ولكنها لم تثبت بطريق التواتر. [١].

فالمقياس الأَولَى في في القراءة هو صحة روايتها، ثم إذا وافقت بعد ذلك الأفصح من كلام العرب كان ذلك تعضديدا لها، يشير إلى ذلك ابن جني فيقول: "وعلى كلِ حال فللقُرّاء الرواية، وإذا عَضَدها قياس فحسبك به من إينَاس.[٢]

ويختلف الاحتجاج بالقراءات الشاذة في الأحكام عن الاستشهاد بها في اللغة، ففي حين يختلف العلماء حول الاحتجاج بها في الأحكام.

حيث يذهب الشافعية إلى عدم الاحتجاج بها؛ لأنها ليست قرآناً، فهم يردون هذه القراءات ولا يعدونها من القرآن، يقول الفخر الرازي: "القراءة الشاذة مردودة؛ لأنَّ كل ما كان قرآنا وجب أن يثبت بالتواتر، فحيث لم يثبت بالتواتر قطعنا أَنه ليس بقرآنٍ... فالقراءة الشاذة لَمَّا كانت مخالفة لها وجب القطع بفسادِهَا"[٣].

وحجتهم في ذلك أنها ستفتح أبواباً للطعن على القرآن، فتدعي الطوائف الضالة في القرآن ما ليس فيه يقول الفخر الرازي وهو من أعلامهم: "القراءةُ الشاذةُ مردودةٌ قطعًا، لأنا إِن جوَّزنا ثبوتَ قرآنٍ غيرِ منقول بالتواتر لزم الطَّعن في كل القرآنِ، وهو أن يُقال: إِن القرآن كان أكثرَ ممَّا هو الآن بكثير إِلا أنه لم يُنْقَلْ[٤].

---

(١) ينظر في ذلك معجم علوم القرآن:٢٢٠ ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح:٢٥٢.

(٢) المحتسب (٢/٢٠٠)

(٣) مفاتيح الغيب ٦/ ٤٣٢

(٤) ينظر مفاتيح الغيب ١١/ ٢٩٨.

ويذهب الحنفية إلى جواز الاحتجاج بها في الأحكام، لأنها من قبيل التفسير، والظاهر أنه تفسير نقله الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم[١].

في حين يقع هذا الخلاف بين الفقهاء نجد النحويين يجمعون على جواز الاستشهاد بها؛ لأنها أعلى من كثير من الروايات الشعرية المنقولة عن بعض الرواة المغموز في صدقهم أو الأبيات المجهولة القائل ونحوها.

"فلا خلاف بينهم – كما نقله السيوطي – أن القراءة الشاذة تثبت بها الحجة في العربية ولو نقل لهذا المجترئ الحائد عن طريق الهدى ناقل لم يبلغ في الرتبة أدنى القراء بل ولا عشر معشاره كلاما ولو عن راع أو أمة من العرب لرجع إليه وبنى قواعده عليه، والقرآن المتواتر الذي نقله ما لا يعد من العدول الفضلاء الأكابر عن مثلهم يحكم عليه بالرد والسماجة"[٢].

وقد أشار العلماء إلى أن توجيه القراءات الشاذة هو دليل على التمكن في العربية وهذا راجع إلى البحث عن الوجوه الممكنة التي يمكن أن تحمل عليها القراءة وما يستتبع ذلك من التأويل والتحليل والاستدلال وترجيح المرجوح وتقريب البعيد ونحو ذلك، يقول الزركشي : "وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ... وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادي الرأي فيدفعه التأويل كقراءة: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ﴾[٣] على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني وتأويل الضمير في(وهو) راجع إلى الولي"[٤].

---

(١) علوم القرآن الكريم – نور الدين عتر ١٥٤.

(٢) ينظر في ذلك غيث النفع في القراءات السبع ٢٢٦، علوم القرآن الكريم – نور الدين عتر: ١٥٤ صفحات في علوم القراءات : ٨٦.

(٣) الأنعام : ١٤ .

(٤) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٤١.

وليست كل قراءة شاذة هي محط اهتمام النحويين بل اهتمامهم ينصب على تلك القراءة التي بها معضلة لغوية تحتاج إلى إعمال فكر حتى تحمل على وجه من وجوه كلام العرب أو تمثل شاهداً على قاعدة نحوية أو اشتقاقية ونحو ذلك لذا رأينا ابن جني يصنف القراءات الشاذة صنفين يهتم بأحدهما دون الآخر.

يقول ابن جني: "اعلم أن جميع ما شذَّ عن قراءة القراء السبع ضربان: ضرب شذ عن القراءة عاريًا من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به؛ وذلك لأن كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة؛ وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته، وأُغْرِبَتْ طريقته.

وضرب ثانٍ وهو هذا الذي نحن على سمته؛ أعني: ما شذ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوَّل عليه، المولَى جهة الاشتغال به. ونحن نورد ذلك على ما رويناه، ثم على ما صح عندنا من طريق رواية غيرنا له، لا نألو فيه ما تقتضيه حال مثله من تأدية أمانته، وتحرِّي الصحة في روايته"(١).

فابن جني يضع شرطين للحديث عن القراءة وتخريجها أحدهما صحة روايتها وثانيهما اشتمالها على معضلة لغوية تحتاج إلى تحليل وتوضيح، وسنرى ذلك كثيراً أثناء عرض حديثه عن تخريج قراءة الزهري.

<u>التعريف بالزهري</u>: –

هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، ولد سنة ٥٨ هـ : أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي، من أهل المدينة. كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها

---

(١) المحتسب١/ ٣٥.

مسند، نزل الشام واستقرّ بها. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله: عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٢٤ هـ صنف (كتاب المغازي).[١]

فهو يعد من التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، فأنت ترى في ترجمته أنه أخذ عن أنس بن مالك، وهو أيضا من شيوخ نافع المدني أول القراء السبعة، مما يعطي لقراءته صحة وقوة وإن لم تكن متواترة.

والآن نذهب إلى دراسة الظواهر، وبالله التوفيق.

---

(١) كشف الظنون ٦/ ٧ الأعلام للزركلي (٧/ ٩٧).

الظاهرة الأولى : تشديد المخفف[1]

تناول ابن جني في عدة مواضع قراءات الزهري في تشديد الحرف وهذه المواضع هي :-

أولاً : "قراءة الزهري[2]: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوَفِّ بِعَهْدِكُمْ﴾[3] مشددة.

قال أبو الفتح: "ينبغي -والله أعلم- أن يكون قرأ بذلك؛ لأن (فَعَّلت) أبلغ من (أفعلت) فيكون على "أوفوا بعهدي" أبالغ في توفيتكم؛ كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل، فيكون ذلك كقوله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4] وهو كثير" [5].

فابن جني يوجه القراءة بأنها أقوى في المعنى وإن لم تختلف في الإعراب، وأنها تتوافق مع معنى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.

ونلحظ أن التشديد لا يقل فصاحة عن التخفيف، فهذا وارد على سنة العرب من اهتمامها بالمعاني وما الألفاظ عندها إلا وسائل لهذه المعاني، فهي لا ترى بأساً في إيراد اللفظ على وجهين أو أكثر ما دام المعنى الذي يقصد بالخطاب مستقيماً[6].

---

(١) أي ما خففه جمهور القراء.

(٢) نسبها إليه كذلك ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن:١٢، وكذلك ابن عطية في المحرر الوجيز١/١٣٤، وأبو حيان في البحر المحيط١/٢٨٣، وكذا في حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي٢/١٤٦، والنحاس في إعراب القرآن١/٤٩ والألوسي في روح المعاني١/٢٤٥، ولم أجد أحدا نسبها إلى غير الزهري.

(٣) البقرة: من الآية٤٠، وتمامها: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾

(٤) الأنعام :١٦٠.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات١/٨١.

(٦) ينظر القراءات في نظر المستشرقين / عبد الفتاح القاضي ١٤.

ولا يختلف هذا التوجيه عند جُلّ العلماء حيث تناقلوه عن ابن جني، ولم يُسَجَّل اعتراضٌ عليه، أو زيادة بيان[١]، غير أن بعضهم ذكر أن التخفيف والتضعيف مستويان في الدلالة[٢].

من هنا وجدنا أبا حيان يجمع بين التوجيهين فيقول: "وقرأ الزهريُّ: أُوَفِّ بِعَهْدِكُمْ مشددًا. ويحتمل أن يُرَادَ به التكثير، وَأَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْمُجَرَّدِ. فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّكْثِيرُ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ عَلَى لَفْظِ أُوفِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: أُبَالِغْ فِي إِيفَائِكُمْ، فَضَمِنَ تَعَالَى إِعْطَاءَ الْكَثِيرِ عَلَى الْقَلِيلِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾"[٣].

ثانياً : قراءة الزهري (فرقنا) بالتشديد[٤]

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري أيضًا[٥]: ﴿وَإِذْ فَرَّقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾[٦] مشددة.

قال أبو الفتح: معنى (فرَّقنا) أي: جعلناه فِرَقًا، ومعنى (فرَقنا): شققنا بكم البحر، و(فرَّقنا) أشد تبعيضًا من (فرَقنا) وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[٧] يحتمل أن يكون فرقين، ويحتمل أن يكون أفراقًا؛ ألا ترى أنك تقول:

---

(١) ينظر تفسير الثعلبي١٨٦/١ إعراب القرآن للنحاس٤٩/١، تفسير الزمخشري ١٣١/١ تفسير ابن عطية١٣٤/١.

(٢) ذكر ذلك الشهاب في حاشيته على البيضاوي١٤٦/٢، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن٥٧/١.

(٣) البحر المحيط٢٨٣/١.

(٤) فيما قرأ الجمهور بالتخفيف.

(٥) نسبها إليه ابن خالويه في شواذ القرآن:١٣. وكذا الشوكاني في فتح القدير٩٨/١. أما الأخفش فذكرها غير منسوبة في معاني القرآن٩٧/١.

(٦) البقرة :٥٠.

(٧) الشعراء : ٦٣

قسمت الثوب قسمين، فكان كل قسم واحد منهما عشرين ذراعًا، كما تقول ذلك وهو جماعة أقسام"[١].

فهنا التشديد يفيد كثرة المسالك في البحر، وهذا ما أكدته التفاسير التي ذكرت أنها كانت اثني عشر مسلكاً، يقول أبو حيان: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: فَرَّقْنَا بِالتَّشْدِيدِ، وَيُفِيدُ التَّكْثِيرُ لِأَنَّ الْمَسَالِكَ كَانَتِ اثْنَيْ عَشَرَ مَسْلَكًا عَلَى عَدَدِ أَسْبَاطِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَمَنْ قَرَأَ: فَرَقْنَا مُجَرَّدًا، اكْتَفَى بِالْمُطْلَقِ، وَفُهِمَ التَّكْثِيرُ مِنْ تَعْدَادِ الْأَسْبَاطِ"[٢].

ويتكلم بعض النحويين عن فرقٍ ما بين التضعيف والتخفيف فيجعل التضعيف أنسب بالأجرام والتخفيف أنسب بالمعاني، يقول الصبان نقلا عن القرافي: "واعلم أن فُرِّق بالتضعيف والتخفيف في الأجرام والمعاني، وما نقل عن القرافي من تخصيص المضعف بالأجرام والمخفف بالمعاني لعله أريد به الأولوية؛ لأن الفرق لما كان أظهر في الأجرام ناسبه التضعيف، عكس المعاني، وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل (كسرته) و(كسَّرته) في المعاني والأجرام مطلقا أفاده الروداني"[٣].

واستشعر الصبان الاعتراض بأن القرآن جاء بغير ما نقل وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾[٤]، ففرقوا مضعفة و(الدين) معنى، كذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ بقراءة الجمهور، فالبحر جرم و(فرقنا) محفف، فيجيب بقوله: "أُرِيدَ في الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالمخفف إذا لم

---

(١) المحتسب ١/ ٨٢.

(٢) البحر المحيط ٣١٩/١. وينظر الكشاف١٣٨/١، تفسير أبي السعود ١٠١/١.

(٣) حاشية الصبان٣٩/١.

(٤) الأنعام: ١٥٩.

ترد تلك الإفادة، وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف"[1].

أما أهل اللغة فقد أشاروا إلى أن كلمة (فرق) تحمل معنى الكثرة، وأن التشديد لا يضيف شيئاً ، يقول ابن سيده: "وَقَوله تَعَالَى: ﴿وإِذْ فرقنا بكم الْبَحْر﴾ مَعْنَاهُ: شققناه.

وَالْفرق: الْقسم، وَالْجمع: أفراق، .. وَقِرَاءَة من قَرَأَ: ﴿فَرَّقْنَا بِكُم الْبَحْر﴾ بتَشْديد الرَّاء شَاذَّة، من ذَلِك أَي: جَعَلْنَاهُ فرقا وأقساما"[2].

ولكن يمكن القول بأن الزهري استشعر التفريق بين المعاني والأجرام، كما ألمح النحويون فالبحر جرم ويحتاج إلى التضعيف، ولعله نظر إلى معنى قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ العَظِيْمِ﴾، فناسبه تعظيم الفعل.

ثالثاً : قراءة التشديد بعد تسهيل الهمز، مع عدم التأثير في المعنى.

وهي ظاهرة لغوية تتعلق بالنطق، وجاءت فيه قراءتان الأولى: قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾[3].

يقول ابن جني: "قراءة الزهري[4]: (الْمَرِّ) بفتح الميم وتشديد الراء. وقياسه: أن يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة[1]، إلا أنه نوى

---

(١) حاشية الصبان ١/٣٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم٦/ ٣٨٣.

(٣) البقرة ١٠٢.

(٤) اختلف نقل العلماء في نسبة هذه القراءة ففي تفسير الثعلبي١/٢٤٩ منسوبة للحسن، أما الزهري فنسب له ضم الميم والهمزة، يقول:"وفي (المرء) أربع قراءات: قرأ الحسن: المرّ بفتح الميم وتشديد الرّاء جعله عوضا عن الهمزة.."أما الزمخشري فقد ذكر القراءة في تفسيره١/١٧٣ غير منسوبة مع أنه نسب للزهري في الآية نفسها قراءة الرفع في

الوقف بعد التخفيف؛ فصار (الْمَرْ) ثم ثقل للوقوف على قول من قال: هو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقر التثقيل بحاله"[٢].

فابن جني يبحث عن حجة له ولا يجد سوى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، فقد نوى الوقف بالسكون، ثم ثقل، ثم وصل.

لذا وجدناه يحكم بوجود شذوذين –ولا يكونان إلا في ضرورة الشعر– في هذه القراءة فيقول: "وفي هذا شذوذان؛ أحدهما: التثقيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر"[٣].

وقد نقل العكبري توجيه ابن جني ولم يشر إليه أو ينسب القراءة فيقول: "(بَيْنَ الْمَرْءِ)، الْجُمْهُورُ عَلَى إِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الرَّاءِ، وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ أَلْقَى حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّاءِ، ثُمَّ نَوَى الْوَقْفَ عَلَيْهِ مُشَدَّدًا؛ كَمَا قَالُوا: هَذَا خَالِدٌ، ثُمَّ أَجْرَوُا الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ"[٤].

كذلك نجد أبا حيان والسمين الحلبي يشيران إلى تخريج ابن جني في قراءة الزهري ﴿بين المَرّ وقلبه﴾ في الأنفال ويذكر أبو حيان أن العرب كثيراً ما يجرون الوصل مجرى الوقف، وإن كان لا يخرج ذلك قراءة الزهري من الشذوذ، يقول أبو حيان معلقاً بعد ذكر توجيه القراءة: "وَكَثِيرًا مَا تَفْعَلُ الْعَرَبُ ذَلِكَ تُجْرِي الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَهَذَا تَوْجِيهُ شُذُوذٍ"[٥].

هاروت وماروت، وأما ابن عطية فقد نسب في تفسيره١/١٨٨قراءتين للزهري قراءة الكسر والتخفيف وقراءة التشديد، وكذلك فعل الألوسي في روح المعاني١/٣٤٣.

(١) قرءا بفتح الميم وسكون الراء من غير همز.

(٢) المحتسب ١/١٠١.

(٣) المحتسب١/١٠٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٠٠)

(٥) البحر المحيط٥/٣٠٣، وينظر الدر المصون٥/٥٨٩. والآية رقم:٢٤.

من هنا نجد أن الزهري لجأ إلى طريقٍ في النطق خالف فيه ما اشتهر عن العرب، فاستحقت قراءته أن توصف بالشذوذ.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾[1].

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري[2]: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزٌّ مَقْسُومٌ﴾.

قال أبو الفتح: هذه لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع. وأصلها "جُزْء" فُعْل من جزأْت الشيء، وهو قراءة الجماعة إلا أنه خفف الهمزة، فصارت "جُزْ"، لأنه حذفها وألقى حركتها على الزاي قبلها، ثم إنه نوى الوقف على لغة من شدد نحو ذلك في الوقف، فقال: هذا خالدّ وهو يجعلّ، فصارت في الوقف "جُزّ"، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف وأقر التشديد بحاله فقال: "جُزّ" كما قالوا في الوصل: سبسبّا، وكلكلّا"[3].

فهذا الموضع لا يختلف عن سابقه في كونه شاذاً من وجهين التشديد في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف.

---

(١) الحجر ٤٤.

(٢) نسبها ابن الجزري له ولأبي جعفر في شرح طيبة النشر: ٩٥.

(٣) المحتسب ٢/ ٤.

الظاهرة الثانية: تخفيف المشدد

ذكر ابن جني قراءتان للزهري خفف فيهما المشدد عكس ما تقدم وهما: –

الأولى: تخفيف الباء من (الدواب)

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري[1]: (والدَّوَابُ)[2] خفيفة الباء. ولا أعلم أحدًا خففها سواه.

قال أبو الفتح: لعمري إن تخفيفها قليل ضعيف قياسا وسماعا.

أما القياس فلأن المدة الزائدة في الألف عوض من اجتماع الساكنين حتى كأن الألف حرف متحرك، وإذا كان كذلك فكأنه لم يلتق ساكنان. ويدل على أن زيادة المد في الألف جار مجرى تحريكها أنك لو أظهرت التضعيف فقلت: دوابِب، لقصرت الألف وإذا أدغمت أتممت صدى الألف فقلت دوابّ؛ فصارت تلك الزيادة في الصوت عوضا من تحريك الألف.

وأما السماع فإنه لا يعرف فيه التخفيف، لكن له من بعد ذلك ضرب من العذر، وذلك أنهم إذا كرهوا تضعيف الحرف فقد يحذفون أحدهما، من ذلك قولهم: ظَلْت، ومَسْت، وأَحَسْت. يريدون: ظَلِلْت، ومَسِسْت، وأَحسست، قال أبو زبيد:

---

(١) نسبها له الألوسي في تفسيره ٣٦٢/١١. والشوكاني في فتح القدير٣٩٩/٤، وذكرها الزمخشري ولم ينسبها في الكشاف٦١٠/٣، والعكبري في التبيان ٩٣٦/٢، وأبو السعود في إرشاد العقل السليم ١٥١/٧.

(٢) الحج ١٨، وكذلك آية فاطر٢٨ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَـٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾

خَلَا أنَّ العِتَاقَ من المَطايا ... أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ"[1].

فابن جني يشتد في لهجته في تضعيف هذه القراءة، ويرى أنها ضعيفة قياساً وسماعاً.

أما القياس: فإنه خفف المشدد هروباً من دعوى التقاء الساكنين وهما الألف وأول المتماثلين، وهذا ليس بقياس؛ لأن الألف عند مدها فكأنها تحركت بالفتح، فانتفى التقاء الساكنين، ولا حاجة حينئذٍ للحذف.

من هنا وجدنا ابن عطية يذكر أنها قراءة ضعيفة؛ لأنها تخفيف على غير قياس، لا يكون إلا في ضرورة الشعر[2].

أما العكبري فحكم ببعد القراءة لأن الدوابّ من الدبيب ، ويعلل للحذف بكراهية التضعيف وتوالي الساكنين[3].

وأما أبو السعود فيصف صنيع الزهري بأنه مبالغة في الفرار من التقاء الساكنين[4].

وأما ضعف القراءة في السماع فينفي ابن جني ورود مثل ذلك عن العرب حتى يفعله الزهري.

ونجد ابن جني – مع تضعيفه للقراءة – يحتج لها بأن العرب قد يلجأون إلى حذف أحد حرفي التضعيف كراهة النطق بالمشدد، ويستشهد لذلك ببعض

---

(١) المحتسب ٢/ ٧٦. والبيت من الوافر، وهو في المقتضب ٢٤٥/١، وفي طبقات فحول الشعراء (٢/ ٦٠٠) بلفظ (..... حُسَيْن بِهِ فهن إِلَيْهِ شوس) وكذا في تهذيب اللغة والصحاح وتاج العروس (حسس) وكذا أمالي القالي١٧٦/١.

(٢) ينظر المحرر الوجيز٤/ ١١٣.

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٣٦)

(٤) ينظر إرشاد العقل السليم ١٥١/٧، ولم يصرح بأنها للزهري. كذلك علق الألوسي في تفسيره ٣٦٢/١١.

أبيات الشعر منها قوله: .... :. أحسْن به ..البيت) فالأصل أحسسن به فحذف أحد حرفي السين.

وكذلك قوله : ــ

قَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلًا لا تُرَوِّعُني .:. فِيهِ رَوَائِعُ من إنس ولا جَانِ[1]

فخفف نون (جان).

الثانية: تخفيف الدال من (صدَّق) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾[2]

يقول ابن جني: "من ذلك قراءة الزهري[3]: "وَلَقَدْ صَدَقَ" –مخففة– "عَلَيْهِمْ إِبْلِيسَ" –نصب– "ظَنُّهُ"– رفع

وقال أبو حاتم: روى عبيد بن عقيل عن أبي الورقاء، قال: سمعت أبي الهجهاج[4] وكان فصيحا –يقرأ: "إِبْلِيسَ" –بالنصب– "ظَنُّهُ"، رفع.

قال أبو الفتح: معنى هذه القراءة أن إبليس كان سَوَّلَ له ظنُّه شيئا فيهم، فصَدَقه ظنُّه فيما كان عقد عليهم معهم من ذلك الشيء..."[5].

---

(١) من البسيط لعمران بن حطان (من شعراء الخوارج) والبيت في المحكم (جنن) اللسان (جنن) بلفظ (جاني) وقد علا ذلك بأنه إبدال الياء من ثاني المضعف، وفي إعراب القرآن للباقولي٣/٨٤١.

(٢) سبأ : ٢٠.

(٣) اختلفت نسبة هذه القراءة ففي البحر المحيط٨/٥٤٠، منسوبة لزيد بن عَلِيٍّ، والزهريّ، وَجَعْفَر بْن مُحَمَّد، وَأَبِي الْجَهْجَاهِ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ فُصَحَاءِ الْعَرَبِ، وَبِلَال بْن أَبِي بَرْزَةَ. وفي تفسير ابن عطية منسوبة للزهري وأبي الهجاج٤/٤١٧.

(٤) أبو الهجهاج ضبط في بعض المراجع أبو الهجهاه، ويسمى محمد بن مسعود ولم أجد له ترجمة غير أنهم ذكروا أنه من فصحاء العرب، نقل عنه الجاحظ بعض الروايات الأدبية في الحيوان والبخلاء.

(٥) المحتسب ٢/ ١٩١.

والتخفيف هنا ليس محل إشكال، وهو قراءة سبعية[1]، أما خلاف الزهري فهو في رفع (ظنه) ونصب (إبليس) فالفاعل (ظنه) والمفعول (إبليس)

وقد أشار الفراء إلى مثل هذه القراءة– وإن لم يشر إلى قارئ يقرأ بها– وأجازها حيث يقول: "ولو قرأ قارئ ﴿ولقد صدق عليهم إبليسَ ظنُّه﴾ يريد: صدقه ظنُّه عليهم كما تَقُولُ: صدقك ظنّك والظنّ يخطىء ويُصيب"[2].

وكذلك أجازها الزجاج حيث يقول: "ويجوز ﴿ولقد صدق عليهم إبليسَ ظنُّه﴾ على معنى: صدق ظنُ أبليسَ إبليسَ باتباعهم إياه، وقد قرئ بها"[3].

وقد دفع أبو حاتم هذه القراءة وذكر أنها لا وجه لها، ينقل عنه أبو جعفر النحاس ذلك فيقول: "وقرأ أبو الهجهاج: ﴿ولقد صدق عليهم إبليسَ ظنُّه﴾ بنصب (إبليس) ورفع (ظنه)، قال أبو حاتم: لا وجه لهذه القراءة عندي والله جلّ وعزّ أعلم"[4].

وأرى أن العربية لا ترفض هذه القراءة فـ(ظنه) الفاعل تأخر لاشتماله على ضمير المفعول (إبليس) المتقدم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[5] كذلك المعنى لا يتعارض بين كون الظن يَصْدُقُ إبليسَ بوقوعه عليهم أو يُصَدِّقُه إبليسُ عليهم أي يعمل على تصديقه.

---

(١) قرأ بها نافع وأبو عمرو وابن عامر.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٢٥٢. بتصرف يسير.

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣٥)

(٥) البقرة ١٢٤.

الظاهرة الثالثة: الانتقال بالكلمة من الحرفية إلى الاسمية

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري وسليمان بن أرقم: "لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ"[1] بالتنوين ... قال أبو الفتح: أما ﴿لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بالتنوين، فإنه مصدر كالذي في قوله سبحانه: ﴿وَيَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾[2] أي: أكلًا جامعًا لأجزاء المأكول، فكذلك تقدير هذا: وإنَّ كلا ليوفينهم ربك أعمالهم لَمًّا؛ أي: توفية جامعة لأعمالهم جميعًا، ومحصلة لأعمالهم تحصيلًا، فهو كقولك: قيامًا لأقومن، وقعودًا لأقعدن"[3].

فظاهر كلام ابن جني أنه يجعل (لَمَّاً) مصدراً مؤكداً فهو يقدره بنحو: قياماً لأقومنَّ، وقد جاء توكيداً ليوفينهم، من باب المفعول المطلق، ولكن قد يشعر قوله في التقدير: .. أي توفية جامعة لأعمالهم جميعاً، أنه حل محل الحال من (أعمالهم) ، بل قد يقال إنه أراد الوصف المؤكد حيث قدّر بتوفية جامعة، ولا نستطيع الجزم –إذا قارنا بين كلامه وتمثله– بأنه قال بالتوكيد مفعولا مطلقاً أو الحالية أو الوصفية، وإن كان الأول أقرب.

وهذا الإبهام هو السمة الغالبة على كلام العلماء الذين تناولوا هذه القراءة خاصة وباقي القراءات عامة، فقد اختلف العلماء كثيرا في توجيهها مما جعل بعض العلماء يقول: "... أمَّا ما يتعلق بهذه الآية من حيث التخريج، فقد

---

(١) سورة هود:١١١. وجاء في هذه الآية قراءات وتوجيهات كثيرة لا يتسع المقام لها، وأثبت هذه القراءة للزهري الفراء في معاني القرآن٢/٣٠، وابن عطية في تفسيره٣/٢١٠ والزمخشري في كشافه٢/٤٣٢ وأبو حيان في البحر٦/٢١٦، أما السمين الحلبي فقد نسبها لليزيدي وسليمان بن أرقم، ولم ينسبها للزهري الدر المصون ٦/٣٩٧.

(٢) سورة الفجر:١٩. و(يأكلون) بالياء قراءة أبي عمرو ويعقوب، ووافقهما اليزيدي، والباقون بالخطاب. انظر: الإتحاف:٢٧١.

(٣) المحتسب ١/٣٢٨.

اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: "وأمَّا هذه الآيةُ فمعناها على القراءات من أشكلِ الآيات"(١).

فقد ذكرها الفراء وظاهر كلامه أنها صفة لـــ(كُلاً) حيث يقول: "وقرأ الزهريّ ﴿وإنّ كلّا لمّا ليوفّينّهم﴾ ينونها فجعل اللم شديدًا كما قَالَ ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّراثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ فيكون فِي الكلام بِمنزلة قَوْلك: وإن كلا حقّا ليوفينهم، وإن كلا شديدًا ليوفينّهم"(٢).

كذلك يجعل أبو عليّ الفارسي (لَمّاً) وصفاً لـــ(كُلّاً) من باب الوصف بالمصدر مبالغةً، وأبى أن يكون حالاً لعدم وجود عامل يعمل في الحال(٣).

وقد علق السمين الحلبي على رأي الفارسي بأنه على قوله يجب تقدير المضاف إليه في (أعمالهم) نكرة فيكون (كُلّاً) نكرة مثله حتى يصح الوصف بالنكرة (لَمّاً)(٤).

وأما الزمخشري فأشار إلى أنه تأكيدٌ تابعٌ لـــ(كُلاً) كما يتبعها أجمعون، أو أنه منصوبٌ نعتاً لـــ(كُلاً) فقال:"وقرأ الزهري وسليمان بن أرقم: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم﴾ بالتنوين، كقوله ﴿أَكْلًا لَمًّا﴾ والمعنى: وإن كُلاً ملمومين، بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنّ كُلاً جميعاً كقوله فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"(٥)، ولعل تقديره لـــ(لَمّاً) بمجموعين يؤكد أنه يريد الوصف وليس التأكيد النحوي وإلا لقال جميعاً.

---

(١) الدر المصون٣٩٨/٦، وينظر قول أبي شامة في إبراز المعاني من حرز الأماني ٥٢١/١

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠)

(٣) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣٨٨/٤.

(٤) ينظر الدر المصون ٤١٥/٦.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤٣٢/٢.

وقد جمع أبو عبيد بين قراءة (لمَّا) مشددة دون تنوين[1] و(لمَّاً) مشددة ومنونة فقال بأنها اسم على زنة (تترى) وأن مَن نَوَّن جعل الألف للإلحاق، ومن ترك التنوين جعلها للتأنيث، وأنها في التقديرين بمعنى (جميعاً) وقد حملت معنى التوكيد ككل يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "يجوز أن يكون التشديد من قولهم لممت الشيء ألمه: إذا جمعته، ثم بنى منه فعلى كما قرئ ثم أرسلنا رسلنا تترا"[2].

وقد دفع كثير من العلماء منهم الفارسي ومكي وأبو حيان هذا التخريج؛ لأن ترك التنوين يكون في ضرورة الشعر، وأنه لم يعرف بناء (فعلى) من اللم في كلام العرب، وأنه لو كانت مثل أرطى وتترى لأميلت الألف، وهذا لم يحدث[3].

وهذا الإشكال الكبير في توجيه هذه القراءة جاء من أن الضابط النحوي للصفة أو الحال أو التوكيد بالمصدر لا يستقيم تماماً هنا، فالحال يضعفها عدم وجود عامل في الجملة، والصفة يضعفها أن صاحبها معرفة وهي نكرة، والتوكيد بالمفعول المطلق يضعفه اختلاف اللفظ، من هنا جاء كلام النحويين غير حاسم في هذه المسألة.

---

(١) هي قراءة حمزة وابن عامر وحفص ينظر الحجة لأبي على الفارسي٤/٣٨٧.

(٢) لم أتمكن من توثيق قول أبي عبيد من كتبه ولكن نقل عنه أبو شامة في إبراز المعاني من حرز الأماني: ٥٢٥، قوله :" قلت: الذي في كتاب القراءات لأبي عبيد: وروي عن بعض القراء: "وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا" منونة، يريد: جميعا قال: وهي صحيحة المعنى، إلا أنها خارجة عن قراءة الناس". وينظر البحر المحيط٦/ ٢١٧، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٦٠٠).

(٣) ينظر الحجة للفارسي ٤/٣٨٨، وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي١/٣٧٥، البحر المحيط٦/ ٢١٨.

الظاهرة الرابعة: حذف همزة الاستفهام

ومن ذلك قراءة الزهري: ﴿أَشَهِدُوا[1]﴾، بغير استفهام.

قال أبو الفتح: أما حذف همزة الاستفهام تخفيفا، كأنه قال: أشهدوا خلقهم؟ كقراءة الجماعة – فضعيف؛ لأن الحذف في هذا الحرف أمر موضعه الشعر، ولكن طريقه غير هذا. وهو أن يكون قوله: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ صفة لـــ(إناث) حتى كأنه قال: وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا مشهدا خلقهم هم"[2].

فابن جني هنا لا يرضى بحمل (شهدوا) على حذف همزة الاستفهام، معللا رفضه بأنه ضعيف، فلا يصح حذف همزة الاستفهام إلا في ضرورة الشعر، إلا أن تأتي بعدها (أم) المعادلة.

ويرتضي وجها آخر هو أن الكلام على الخبر، وأن جملة (شهدوا خلقهم) جاءت صفة للنكرة (إناثا).

وهنا يفترض ابن جني اعتراضاً من ناحية المعنى، فالوصف يوهم أنهم كانوا مشاهدين خلق الملائكة، وهذا لم يدّعوه حتى يخبر عنهم بذلك، ويجيب ابن جني بأن تجرؤ الكفار بقول ذلك وعنادهم في تخرصهم أنزلهم منزلة المشاهد تهكما بهم، فقال: "فإن قلت: فإن المشركين لم يدعوا أنهم أشهدوا خلق

---

(١) سورة الزخرف: ١٩، وتمامها: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ..﴾.

(٢) المحتسب٢/٢٥٤، وقد نسب ابن جني للزهري مع ابن محيصن قراءة أخرى حذفا فيها همزة الاستفهام وهي قوله تعالى : ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في يس:١٠ حيث قال: "ومن ذلك قراءة ابن محيصن والزهري: "أَنْذَرْتَهُمْ"، بهمزة واحدة على الخبر" المحتسب ٢/ ٢٠٥. في حين ذكر في آية البقرة القراءة نفسها غير منسوبة، المحتسب ١/ ٥٠.

ذلك، ولا حضروه. قيل: اجتراؤهم على ذلك، ومجاهرتهم به، واعتقادهم إياه، وانطواؤهم عليه فِعْلَ مَنْ شَاهَدَه، وعاين معتقد ما يدعيه فيه، لا من هو شاك ومرجم ومتظن، وإن لم يكن معاندا ومتخرصا لما لا يعتقده أصلا. فلما بلغوا هذه الغاية صاروا كالمدعين أنهم قد شهدوا ما تشهروا به وأعصموا باعتقاده"(١).

وحذف همزة الاستفهام مختلف فيه عند النحويين، فذهب جمهورهم إلى قصر حذفها على الضرورة الشعرية، سواء وقعت بعدها (أم) المعادلة أم لا وهذا مذهب سيبويه، يقول: "ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف. قال عمر بن أبي ربيعة:-

لَعَمْرُك ما أدَرِي وإنْ كنتُ دارياً ... بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثمانِ(٢)

وفريق أجازها في السعة إذا وقعت بعدها (أم) من هؤلاء ابن مالك الذي يقول: "وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل أم المتصلة كقول الشاعر:-

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشرٍ .:. أتوني وقالوا من ربيعة أم مضر(٣)

وقراءة ابن محيصن: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٤)

---

(١) المحتسب (٢/ ٢٥٤)

(٢) الكتاب لسيبويه٣/١٧٤ البيت من الطويل ديوانه ٦٠، أمالي ابن الشجري١/٤٠٧.

(٣) من الطويل لعمران بن حطان ينظر شعر الخوارج ٢٤ معجم الشواهد الشعرية أمالي ابن الشجري١/٤٠٧،

(٤) البقرة: ٦، شرح التسهيل ٣/٣٦١ والقراءة بحذف همزة الاستفهام من (أنذرتهم) ينظر إتحاف فضلاء البشر١/٦٤، والبحر ١/٦٩، وقد نسبها كذلك للزهري وأُبَيّ بن كعب.

والمرادي يؤيد هذا القول ويجعله مختاراً دون غيره فيقول: "والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم المتصلة، لكثرته نظماً ونثراً. فمن النظم قول الشاعر:

لعمرك، ما أدري، وإن كنت دارياً .:. بسبع، رمين الجمر، أم بثماني؟

وأبيات أخر، لا حاجة إلى التطويل بإنشادها. ومن النثر قراءة ابن محيصن ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ بهمزة واحدة"(١).

وأجازها الأخفش مطلقاً سواء وقعت بعدها (أم) المعادلة أم لا، وسواء أكانت في شعر أم نثر، فهو يتناول قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيّ﴾(٢) حاملاً إياه على الاستفهام فقال: ".. هذا استفهام كأنّه قال: أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ تُمنُّها، ثم فسّر فقال ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ وجعله بدلاً من النعمة"(٣).

وحذف همزة الاستفهام مشهور في بعض القراءات إذا وقعت بعدها (أم) المعادلة كقراءة ابن محيصن كما سبق، أو لم تقع بعدها كقراءة أبي جعفر، وأحد وجهي قراءة ورش(٤).

---

(١) الجنى الداني : ٣٥.

(٢) الشعراء :٢٢.

(٣) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٦١) ويشعر كلام ابن الشجري أنه لا يأبى تخريج الأخفش ينظر أمالي ابن الشجري١/٤٠٧ وينظر الدر المصون١/٢٨٥.

(٤) ينظر على سبيل المثال إتحاف فضلاء البشر: ٤٧٥، فقد قرءا ﴿ أصطفى البنات﴾ الصافات ١٥٣، بهمزة وصل وحذف الاستفهام، وفي روح المعاني١٣/ ٩٢ قرءا قوله تعالى: ﴿أَآلِهَتُنا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ الزخرف ٥٨، بهمزة واحدة (آلهتنا) وينظر كذلك البحر المحيط ٧/ ٥٩، و(١٠/ ١٨٣) قرأ أبو جعفر ﴿اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ (المنافقون ٦) بحذف همزة الاستفهام.

لذا قد يكون من الإنصاف أن نحتكم إلى المعنى، فإذا كان الاستفهام مدللا عليه من المعنى فيجوز حذفه في الشعر أو النثر، لذا كان المرادي موفقاً عندما اختار جواز حذفها مطلقاً إذا وقعت بعدها أم.

وقد أشار ابن جني في موضع آخر إلى حكم حذف الحرف عامة، وأن الأصل ألا يحذف لأنه جيء به اختصاراً عن الفعل، فلو حذفته كان إجحافاً؛ لأنه اختصار المختصر، ولكن – مع ذلك – إذا كان هناك دليل قوي عليه فيجوز حذفه، ويستدل على ذلك بحذف همزة الاستفهام في (أنذرتهم) فقال: "أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت "ما" عن "أَنفي"، كما نابت "إلا" عن "أَستثني"، وكما نابت الهمزة وهل عن أَستفهم، ونحو ذلك.

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه.

فإن قيل: فلعله حَذَف همزة "أَنْذَرْتَهُمْ" لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه.

قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا"[1].

من هنا أقول إن قراءة الزهري قوية في العربية؛ لأن حذف همزة الاستفهام جاء كثيراً إذا وقعت بعدها أم المعادلة، وجاء الحذف في غير ذلك، وأن الزهري حذف الهمزة في الموضعين، فحَذَفَها هنا من غير وجود (أم) المعادلة وحَذَفَها في (يس) مع وجودها، وقد جاءت بعض القراءات المتواترة

(١) المحتسب١/ ٥١.

بحذف الهمزة كما سبق في قراءة أبي جعفر وأحد وجهي ورش، فهذه الكثرة تدعم حذف همزة الاستفهام ما أغنى المعنى والسياق عن ذكره.

الظاهرة الخامسة مخالفة الجمهور في البناء للمجهول أو المعلوم

وجاءت فيها قراءتان الأولى قراءة الزهري: ﴿إلا لِيُعْلَم من يتبع الرسول﴾[1] بياء مضمومة وفتح اللام.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون يُعلم هنا بمعنى يعرف؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[2] أي: عرفتم، وتكون (مَن) بمعنى (الذي)؛ أي: ليُعرف الذي يتبع الرسول، ولا تكون (مَن) هاهنا استفهامًا؛ لئلا يكون الكلام جملة، والجمل لا تقوم مقام الفاعل؛ ولذلك لم يجيزوا أن يكون قوله: "هذا باب علم ما الكلم" أي: أي شيء الكلم، وعلم في معنى: أن يُعلَم، وقد ذكرنا ذاك هناك"[3].

لم يسجل علماء القراءات قراءة مخالفة للجمهور في (لنعلم) إلا قراءة الزهري بالبناء للمفعول، ونرى ابن جني لا يخوض كثيرا في توجيهها وهذا راجع إلى وضوحها، وأن شذوذها ليس لمخالفتها المشهور من كلام العرب، بل لأنه لم يُقرأ بها في أحد الطرق المشهورة أو التواترة.

بل إذا نظرنا إلى قراءة الجمهور (إلا لنعلم) فسنجد أن العلماء التمسوا التأويل لتوجيه القراءة، فظاهر اللفظ يوحي أن علم الله بمن يتبع الرسول ومن ينقلب على عقبيه حادث وقت تحويل القبلة، وهذا محال في حقه سبحانه، لذا

---

(١) البقرة : ١٤٣. وقراءة الجمهور (إلا لنعلم) والقراءة منسوبة له في مختصر شواذ القراءات ١٧، وفي تفسير ابن عطية ١/ ٢٢٠.و إعراب القرآن للنحاس١/ ٨٣.

(٢) البقرة : ٦٦ .

(٣) المحتسب ١/ ١١١، ١١٢. وجاء البناء للمجهول في ذلك الفعل في سبأ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيُعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ﴾. ولم يعلق عليها هناك ينظر المحتسب٢/١٩١.

جعل العلماء العِلمَ علماً مخصوصاً يتعلق به الجزاء، أو أن العلم هنا منسوبٌ إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – والمؤمنين في الأصل، وقد أسند إلى الله من باب التشريف، كما يقال بنى الأمير القصر، أو أن العلم بمعنى التمييز، أي ليميز الله من يتبع الرسول ومن لا يتبعه.

يقول الزمخشري مشيراً إلى هذه الوجوه: ".. فإن قلت: كيف قال: (لِنَعْلَمَ) ولم يزل عالما بذلك؟ قلت: معناه: لنعلمه علما يتعلق به الجزاء، وهو أن يعلمه موجوداً حاصلا ونحوه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[1] وقيل: ليعلم رسول اللَّه والمؤمنون، وإنما أسند علمهم إلى ذاته، لأنهم خواصه وأهل الزلفى عنده، وقيل: معناه لتميز التابع من الناكص، كما قال: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[2] فوضع العلم موضع التمييز لأنّ العلم به يقع التمييز به"[3].

ويضيف الشوكاني إلى ما سبق بأن المراد بالعلم الرؤية، أو أن هناك كلاما محذوفاً، فالتقدير: إلا لتعلموا أنا نعلم بأن المنافقين في شك، يقول: "قيل: المراد بالعلم هنا: الرؤية وقيل: المراد: إلا لتعلموا أنا نعلم بأن المنافقين كانوا في شك وقيل: ليعلم النبي، وقيل: المراد: لنعلم ذلك موجودا حاصلا، وهكذا ما ورد معللا بعلم الله سبحانه لا بد أن يؤول بمثل هذا"[4].

فقراءة الزهري جاءت هروبا من ادعاء أن علم الله حادث وقت حدوث الفعل وأنه ليس بقديم؛ لأن الفعل مسند للمفعول، وأن الفاعل المحذوف قد يكون غير الله فيقدر بالرسول والمؤمنين، لذا وجدنا بعض العلماء يعلق عليها بأنها

---

(١) آل عمران: ١٤٢.

(٢) الأنفال : ٣٧.

(٣) تفسير الزمخشري ١/ ٢٠٠ وينظر تفسير أبي السعود١/ ١٧٣.

(٤) فتح القدير للشوكاني (١/ ١٧٥)

لا غموض فيها من ناحية المعنى، وأنها تسلم مما علق بقراءة الجمهور يقول أبو حيان: "وقرأ الزهري: ليُعْلَم، على بناء الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله، وهذا لا يحتاج إلى تأويل، إذ الفاعل قد يكون غير الله تعالى، فحذف وبني الفعل للمفعول، وعلم غير الله تعالى حادث، فيصح تعليل الجعل بالعلم الحادث، وكان التقدير: ليعلم الرسول والمؤمنون"(١).

كذلك يقول السمين الحلبي: "وقرأ الزهري: ﴿إلا ليُعْلَمَ﴾ على البناءِ للمفعولِ، وهي قراءةٌ واضحةٌ لا تَحْتاجُ إلى تأويلٍ، فإنَّا نُقَدِّرُ ذلك الفاعل غيرَ اللهِ تعالى"(٢).

ويشير ابن جني في توجيهه إلى أن قوله (يُعلَم) لابد أن يحمل على معنى (يُعرَف) وذلك حتى يكون (مَن) اسمَ موصولٍ وقع نائبَ فاعلٍ ليُعرَف، ولا يجيز أن يحمل (مَن) على الاستفهام؛ لئلا يكون الكلام جملة، فتقع جملة الاستفهام موقع نائب الفاعل، فالجمل لا تقوم مقام الفاعل أو نائبه عنده

وقوله هذا موافق للجمهور حيث إن (مجيء الفاعل جملة) من القضايا الخلافية بين النحويين ، فجمهور النحويين لا يجيزون ذلك، فاعل عندهم لا يكون جملة، وإذا جاء ما يوهم ذلك قدروا الفاعل ضمير المصدر.

<u>أما الكوفيون وبعض النحويين</u> فقد أجازوا ذلك، فالفراء يقول: "وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا﴾(٣) (كم) فِي موضع رفع بـــ(يَهْدِ) كأنك قلت: أولم تهدهم القرون الْهَالِكة. (٤).

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٦)

(٢) الدر المصون ٢/ ١٥٥.

(٣) طه: ١٢٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٣.

ويؤيدهم ابن هشام ويورد عدة شواهد على ذلك منها قوله تعالى ﴿ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ﴾[1] وقوله تعالى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[2] وكذلك مجيئها نائب فاعل في قوله تعالى ﴿وَقِيْلَ الْحَمْدُ لِلِّهِ رِبِّ الْعَالَمِيْنَ﴾[3].

ورأي ثالث يجيز وقوعها فاعلًا بشرط أن تكون فعلية معلقة بفعل قلبي، وأداة التعليق الاستفهام؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

وقد أيد بعض المحدثين الرأي الأول؛ لأنه أكثر مسايرة للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وأثارهما السيئة في الإبانة والتعبير، فالاقتصار عليه أولى[4].

وحمل (من) على الموصولية ذكره كثير من العلماء في توجيه قراءة الجمهور أيضا وإن كانت العلة مختلفة، فلو حملت هناك على الاستفهام لعلقت (نعلم) عن العمل، يقول العكبري: " ولا يجوز أن يكون (من) استفهاما ؛ لأن ذلك يوجب أن تعلق نعلم عن العمل، وإذا علقت عنه لم يبق لمن ما يتعلق به ؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله، ولا يصح تعلقها بـــ (يتبع)؛ لأنها في المعنى متعلقة بـــ (نعلم) ، وليس المعنى أي فريق يتبع ممن ينقلب"[5].

من هنا لم نجد ابن جني يتوقف كثيرا عند هذه القراءة.

---

(١) يوسف: ٣٥ .

(٢) إبراهيم: ٤٥ .

(٣) ينظر مغني اللبيب:٥٢٤. والآية خاتمة الزمر .

(٤) ينظر النحو الوافي ٦٦/٢ وضياء السالك ٢/٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٢٤)

الثانية قراءة (تُنْبَت بالدهن) وفيها تغيرت صورة الصيغة إلى البناء للمفعول مع تأثير في المعنى، مما جعل ابن جني يلتفت لهذا التغيير ويتحدث عن أثره في قضية أخرى وهي (حكم الباء من ناحية الزيادة والأصالة)

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري والحسن والأعرج: ﴿تُنْبَتُ﴾[1] ، برفع التاء، ونصب الباء.

قال أبو الفتح: الباء هنا في معنى الحال، أي: تنبت وفيها دهنها، فهو كقولك: خرج بثيابه. أي وثيابه عليه، وسار الأمير في غلمانه، أي وغلمانه معه، وكأنه قال: خرج لابسا ثيابه، وسار مستصحبا غلمانه"[2].

فهنا يقرأ الزهري بصيغة الفعل المتعدي المبني للمجهول (تُنبَت) وهو يخالف قراءة الجمهور (تَنبُتُ) اللازم المبني للمعلوم من جهتين، ويخالف قراءة ابن كثير وأبي عمرو (تُنبِت) المتعدي المبني للمعلوم من جهة واحدة.

ويتناول ابن جني بالحديث معنى الباء في (بالدهن) وهل هي زائدة، لأن الفعل يتعدى بدونها، أم أصلية متعلقة بالفعل.

فيشير إلى أنها جر أصلي وأن الجار والمجرور وقع حالاً من الضمير المسكن في (تنبت)، فهي كنحو خرج بثيابه، أي لابسا ثيابه، ويستشهد لذلك بعدة شواهد منها ما أنشده الأصمعي من قوله : –

---

(١) من آية ٢٠ من سورة المؤمنون وتمامها: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ وقد جاءت قراءات كثيرة في (تنبت) سنعرض لبعضها أثناء التحليل، وتنظر تفصيلا في الإتحاف:٤٠٣ البحر المحيط: ٧/ ٥٥٥ المحرر الوجيز ٤/ ١٤٠.

(٢) المحتسب (٢/ ٨٨)

وَمُسْتَنَّةٍ كاستِنانِ الخَرُو ... ف قد قَطَعَ الحبْلَ بالمِرْوَدِ[1]

ويعلق ابن جني بقوله: "أي: قطع الحبل ومرودُه فيه، أي: متصلا به مِرْوَدُه، فكذلك قوله: "تُنْبَتُ بِالدُّهْنِ أي: تنْبُتُ ودهنها فيها"[2].

فالباء في البيت والآية جاءت في موضع الحال، سواء في هذه القراءة أم في القراءات الأخرى (تَنبُتُ) بفتح التاء وضم الباء، و(تُنبِتُ) بضم التاء وكسر الباء، وليست بزائدة.

من هنا وجدنا ابن جني يرفض أن تحمل الباء على الزيادة ويتهم من قال بذلك بأن مذهبه مضعوف؛ لأن دعوى الزيادة ينبغي ألا نلجأ إليها ما أمكننا حمل الألفاظ على الأصالة خاصة في القرآن الكريم.

يقول ابن جني: "وكذلك من قرأ: "تَنْبُتُ"، أي: تنبت على هذه الحال، وكذلك أيضا من قرأ: "تَنْبِتُ بِالدُّهْنِ" قد حذف مفعولها، أي: تنبت ما تنبته ودهنها فيها.

ويؤكد ذلك أيضا قراءة عبد الله: "تَخْرُجُ بالدُّهنِ"، أي: تخرج من الأرض ودهنها فيها.

فأما من ذهب إلى زيادة الباء، أي: تنبِت الدهن، فمضعوف المذهب، وزائدٌ حرفاً لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه"[3].

وابن جني يوافق الفراء في تخريجه هذا، فقد ذكر الفراء أن الفعل في قراءة (تُنبِت) بضم التاء – وهو على صيغة المتعدي – تنزل منزلة اللازم فـــ(أنبت) بمنزلة (نبت) والباء متعلقة به وليست بزائدة، يقول الفراء: "وقوله:

---

(١) البيت من المتقارب أنشده الأصمعي في كتاب الفرس لرجل من بني الحارث والخروف ولد الفرس إذا بلغ ستَّة أشهُر ما لم يحل عليه الحول، ينظر الحيوان للجاحظ ٥٣٧/٦، الكامل في اللغة ١٠١/٢، تهذيب اللغة مادة (خرف) سر صناعة الإعراب ١٤٤/١

(٢) المحتسب (٢/ ٨٨)

(٣) المحتسب (٢/ ٨٩)

﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ وقرأ الْحَسَن (تُنْبِتُ بالدهنِ) وهما لغتانِ يُقال: نبتت وأنبتت (ونبت) وهو كقولك: مَطَرت السماء وأمطرت"[1].

أما ما رفضه ابن جني فهو قول كثير من النحويين وعلى رأسهم الأخفش الذي عرض لهذه الآية متمثلاً بها على جواز زيادة الجار فيقول: "قال ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2] يقول: "إلَى الهَلَكَةِ". والباء زائدة نحو زيادتها في قوله {تَنبُتُ بِالدُّهْنِ} وانما هي: تنبت الدهن"[3].

كذلك جاء قوله : "الباء تزاد في كثير من الكلام نحو قوله {تَنبُتُ بِالدُّهْنِ} أي: تُنْبِتُ الدُهنَ"[4].

ومنهم ابن قتيبة صاحب تأويل مشكل القرآن الذي يقول :"والباء تزاد في الكلام، والمعنى إلقاؤها. كقوله سبحانه: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[5].

وقد ألمح كلام مكي أنه يرجحه حيث بدأ به الأوجه الجائزة في قراءة ﴿تُنْبِت بالدهن﴾ فقال: "من ضم التَّاء فِي (تنْبت) جعل الْبَاء زَائِدَة، لَان الْفِعْل يتَعَدَّى بِغَيْر حرف لِأَنَّهُ رباعي من (أنبت الشَّيْء) لَكِن قيل: إن الْبَاء دخلت لتدل على لُزُوم الإنبات ومداومته كَقَوْلِه ﴿اقْرَأ باسم رَبك﴾[6] وَقيل: إن الْبَاء فِي (بالدهن) إنما دخلت على مفعول ثَان هُوَ فِي مَوضِع الْحَال وَالْأول مَحْذُوف

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٢)

(٢) البقرة : ١٩٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش (١/ ١٧٤)

(٤) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٣٨)

(٥) تأويل مشكل القرآن (١٥٥)

(٦) فاتحة العلق .

تَقْدِيره تنْبت جناها بالدهن أَي: وَفِيه دهن، كَمَا تَقول: خرج بثيابه أَي خرج لابسا"[1].

ويعد فترى أن كل مذهب له أنصاره ومؤيدوه، سواء من قال بأن الجار وقع حالاً أو جاء زائداً للتوكيد، ويبقى أن حمل الكلام على الأصالة أولى من حمله على الزيادة خاصة في القرآن الكريم، كذلك فإن حمل الباء في قراءة الزهري على الأصالة وكذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو يجعلهما أكثر توافقاً مع قراءة الجمهور المتفق فيها بأصالة الباء ، وكما هو معلوم أن الأصل توافق القراءات في التأويل لا اختلافها.

الظاهرة السادسة: (بناء الفعل للمعلوم) عكس ما تقدم

جاءات قراءتان الأولى قراءة الزهري ويعقوب[2]: ﴿ومن يُؤتِ الحكمةَ﴾ بكسر التاء.

قال أبو الفتح: "وجهه على أن الفاعل فيه اسم الله تعالى؛ أي: ومَن يُوت الله الحكمة، مَن منصوبة على أنها المفعول الأول والحكمة المفعول الثاني، كقولك: أيَّهم تعطي درهمًا يشكرك"[3].

فهنا يخالف الزهري قراءة الجمهور فيسند الفعل (يؤتِ) للفاعل وهو (الله) والفاعل هنا ضمير مستتر والتقدير: ومن يؤتِ اللهُ الحكمةَ، في حين أسنده

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٩٩)

(٢) نسبها لهما ابن عطية في المحرر الوجيز١/٣٦٤ ونسبها ليعقوب فقط الثعلبي في الكشف والبيان٢/٢٧٢ والأزهري في معاني القراءات١/٢٢٧ وأبو حيان في البحر المحيط٢/٦٨٤ والسمين الحلبي في الدر المصون٢/٦٠٥، وهو يعقوب الحضرمي من القراء العشر، وجعلها ابن جني قراءة شاذة سيرا على مذهبه أن ما عدا السبع شاذ، ونسبها للأعمش الزمخشري في الكشاف ١/ ٣١٦.

(٣) المحتسب ١/ ١٤٣.

الجمهور للمفعول، وهذا الخلاف بين القراءتين لا يؤثر في المعنى من قريب أو بعيد، كما أنه مستحسن في الإعراب كذلك، فلا يفضل وجه على وجه، فالفاعل واحد سواء أُضمر بعد الفعل، أم حذف لشدة العلم به، وناب عنه ضمير المفعول الأول العائد على (مَن) ، فـــ(مَن) في القراءتين شرطية، و(يؤتَ أو يؤتِ) فعل الشرط الناصب لـــ(مَن) مفعولاً أولاً مقدماً وجوباً في قراءة الزهري أو الرافع لضميره نائب الفاعل في قراءة الجمهور.

الثانية: قراءة الزهري (سَكِرَتْ)[1].

قال أبو الفتح: "أي جرت مجرى السكران في عدم تحصيله، فلذلك قال: "سَكِرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ". والسُّكْر عندنا من سَكْر العربة[2] ونحوها. وذلك أنه يعترض على الماء، ويسد عليه مذهبه ومتسربه، وكذلك حال السكران في وقوف فكره، والاعتراض عليه بما ينغصه ويحيره؛ فلا يجد مذهبا، وينكفئ مضطربا"[3].

---

(١) من الآية ١٥ من سورة الحجر وتمامها: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ والقراءة منسوبة له في البحر المحيط٦/٤٧٠ ونسبها ابن عطية لابن الزهري في المحرر الوجيز٣/٣٥٣، ونسبها ابن خالويه في شواذ القرآن ٧٤، له ولأبي حيوة. وغير منسوبة عند العكبري في التبيان في إعراب القرآن٢/٧٧٨

(٢) والعَرَبة: النهر الشديد الجري وجاء في غريب القرآن لابن قتيبة: ٢٣٥: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾ غُشِيَتْ. ومنه يقال: سُكِرَ النهر؛ إذا سُدَّ. والسِّكْرُ: اسم ما سَكَرْتَ به. وسُكْرُ الشَّرابِ منه، إنما هو الغطاءُ على العقل والعين. وينظر كتاب الأفعال لابن القطاع ١٤٦/٢.

(٣) المحتسب ٢/ ٣.

فالزهري يخالف الجمهور[1] الذين يقرأون بالتثقيل والبناء للمجهول، وكذلك ابنَ كثير الذي يخفف مع البناء للمجهول، فيقرأ بالتخفيف وفتح السين، وكسر الكاف ببناء الفعل للفاعل، ويوجه ابن جني ذلك بأن الأبصار انغلقت وانسدت فلا تتبصر الحقيقة من باب انغلاق مجرى النهر.

بخلاف قراءة البناء للمجهول مع التشديد أو التخفيف، فالمعنى هناك كأن شيئاً غشّى أبصارهم فسدَّ عنها رؤية الأمر على حقيقته، وذلك لأنهم سيعتقدون حينئذٍ أن سحراً ما قد حجب أبصارهم عن رؤية الحقيقة من وجهة نظرهم.

وقد رجح بعض العلماء قراءة التشديد لمناسبتها لجمع الأبصار، ولقوة المعنى الدال على شدة عنادهم يقول ابن عطية: "ورجح أبو حاتم قراءة التثقيل، لأن (الأبصار) جمع، والتثقيل مع الجمع أمثل، كما قال: ﴿مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ﴾[2].

وابن جني يجعل سكرت أبصارنا من سكر العربة أي النهر، وبعضهم يجعلها من سكر الشراب أو سكور الريح أي سكنت ولم تتحرك، يقول أبو حيان: "وأما سكرت بالتخفيف فإن كان من سكر الماء ففعله متعد، أو من سكر الشراب أو الريح فيكون من باب وجع زيد ووجعه غيره، فتقول: سكر الرجل وسكره غيره، وسكرت الريح وسكرها غيرها، كما جاء: سعد زيد وسعده غيره"[3].

---

(١) قرأ السبعة سوى ابن كثير: «سُكِّرَت» بضم السين وشد الكاف، وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف الكاف مع كسرها وضم السين، ينظر حجة القراءات: ٣٨٢ العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي ١/ ١١٦، المحرر الوجيز٣/ ٣٥٣ البحر المحيط ٦/ ٤٧٠، مفاتيح الغيب ١٩/ ١٢٨.

(٢) سورة ص من آية : ٥٠. تفسير ابن عطية ٣/ ٣٥٣.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٧٠ .

وهذه القراءة كسابقتها لم تكن شاذة إلا لكونها لم يقرأ بها بطريق متواتر حيث انفرد بها الزهري.

الظاهرة السابعة : تحويل الصيغة من الثلاثي إلى الرباعي

جاءت غير قراءة غيَّر فيها الزهري صيغة الفعل من الثلاثي إلى الرباعي، فأحيانا تتغير دلالة الفعل وأحيانا لا تتغير وهذه المواضع هي:-

أولاً :الانتقال من (يَعلَم) إلى (يُعلِم)

يقول ابن جني :"قرأ الزهري: "فَلَيَعْلَمَنَّ" مثل قراءة الناس، وقرأ: ﴿وَلَيُعْلِمَنَّ الْكَاذِبِين﴾[1] كقراءة علي[2].

... وأما قوله: (وَلَيُعْلِمَنَّ) فمعناه: وَلَيُعَرِّفَنَّ الناس من هم؟ فحذفتَ المفعول الأول، كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُدْعُى كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[3]، وكقوله: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُون بِسِيمَاهُمْ﴾[4].

"وإن شئت لم تحمله على حذف المفعول لكن على أنه من قولهم: ثوب مُعْلَم، ومن قولهم: فارس مُعْلِم، أي: أعلم نفسه في الحرب بما يعرف به من ثوب أو غيره، فكأنه قال: وَلَيَشْهَرَنَّ الذين صدقوا، وَلَيَشْهَرَنَّ الكاذبين؛ فيرجع إلى المعنى الأول، إلا أنه ليس على تقدير حذف المفعول.

---

(١) العنكبوت : ٣ .

(٢) أي ضم الياء وكسر اللام، وقد نسبها له كذلك ابن خالويه في مختصر الشواذ١١٥، وأبو حيان في البحر المحيط ٨/ ٣٤٠ أما الألوسي فقد نسب إليه قراءة علي في الموضعين روح المعاني١٠/ ٣٤١.

(٣) الإسراء:٧١ . وقراءة الجمهور (ندعوا) أما (يدعى) فقراءة الحسن على خلاف كما في البحر ٨٧/٧ ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه:٨٠ ، وينظر الكشاف بغير نسبة ٦٨٢/٢، وكذا في تفسير الفخر الرازي ٢١/ ٣٧٦.

(٤) المحتسب ٢/ ١٥٩ والآية من الرحمن : ٤١ .

وإن شئت كان على حذف المفعول الثاني لا الأول، كأنه قال: فَلَيُعْلِمَنَّ الله الصادقين ثواب صدقهم، والكاذبين عقاب كذبهم"[1].

فابن جني يشير إلى أن (يُعلِمنَّ) الرباعي من (أعلم) يحمل على عدة أوجه:

الأول: أنه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وأن المفعول الأول محذوف فالتقدير عنده: ولَيُعَرِّفَنَّ الناس مَن هم، فالناس هنا محذوف، أو أن المحذوف هو المفعول الثاني والتقدير: وليُعلِمن الكاذبين عقابَ كذبهم.

الثاني: أنه وإن جاء على صيغة الرباعي المتعدي لمفعولين إلا أنه بمعنى الثلاثي المتعدي لمفعول واحد فهو بمعنى فهو بمنزلة قولهم: ثوب معلَّم، أي: مميز ومشهور، لذا كان التقدير: ولَيَشْهَرَنَّ الكاذبين، أي يميزهم عن غيرهم.

وهنا نجده يجمع بين هذه القراءة وقراءة الجمهور بأن (أعلم) إذا لم تكن متعدية بمعنى: أعلمت الثوب، فهي في معنى القراءة المشهورة إذ هما بمعنى (عرفت)، فقال: "و(أعلمت) في القراءتين جميعا إذا لم تكن بمعنى: أعلمت الثوب، فهو بمعنى (عرفت)، وهي متعدية إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[2] أي: عرفتم. وأما "لَيَعْلَمَنَّ" و"فَلَيُعْلِمَنَّ" فكأنه قال: فليكافئن، ولَيَشْهَرَن بما كافأ به على ما مضى من التفسير[3].

ولا يخرج توجيه العلماء لهذه القراءة عن هذا التوجيه، فالزمخشري يذكر أن (يُعلِم) بمعنى (يُعرِّف) أو (يسم) فقال: "وقرأ على رضي الله عنه والزهري:

---

(١) المحتسب (٢/١٦٠)

(٢) البقرة : ٦٦

(٣) المحتسب ٢/١٦٠.

وليعلمنّ، من الإعلام، أي: وليعرفنهم الله الناس من هم. أو ليسمنهم بعلامة يعرفون بها من بياض الوجوه وسوادها، وكحل العيون وزرقتها"[1].

كذلك نجد أبا حيان يذكر الوجهين فيقول: "فليعلمن، مضارع المنقولة بهمزة التعدي من علم المتعدية إلى واحد ، والثاني محذوف، أي منازلهم في الآخرة من ثواب وعقاب أو الأول محذوف، أي فليُعلِمن الناسَ الذين صدقوا، أي يشهرهم هؤلاء في الخير، وهؤلاء في الشر، وذلك في الدنيا والآخرة، أو من العلامة فيتعدى إلى واحد، أي يسمهم بعلامة تصلح لهم"[2].

ولعلك تلحظ أن قراءة الزهري بموافقة الجمهور في (فليَعلمَن) وموافقة قراءة علي كرم الله وجهه في (وليُعلِمن) كأنه يجمع بين المعنيين، أي: عِلْمُ الله الذي تحصل به المجازاة، ومعرفة الناس للمحسنين والمسيئين من خلال سماتهم وأعمالهم، وقواعد العربية لا تضيق عن هذه القراءات جميعاً ولا تضيق عن المعنيين، لذا فإن الشذوذ لم يأت لمخالفة المشهور من كلام العرب بل لأنه لم يقرأ بقراءة متواترة.

ثانيا: الانتقال من (تتيمم) إلى (تُيمم)

ويشير ابن جني إلى قراءة انتقل فيها الزهري من صيغة (يَفعل) إلى صيغة (يُفعل) وهي قوله: "ومن ذلك قراءة الزهري ومسلم بن جندب[3]: ﴿ولا تُيمِّموا الخبيث﴾[1] بضم التاء وكسر الميم.

---

(١) الكشاف٣/٤٤٠ وهو ما أشار إليه أيضا أبو السعود في تفسيره ٣٠/٧، وإن كان لم يصرح بنسبة القراءة.

(٢) البحر المحيط ٣٣٩/٨، ٣٤٠.

(٣) نسبها ابن مجاهد في السبعة في القراءات ٥٩، وابن خالويه في مختصر الشواذ ٢٣، لمسلم بن جندب فقط في حين زاد أبو حيان النسبة إلى ابن عباس ينظر البحر المحيط ٢/ ٦٧٩.

قال أبو الفتح: فيها لغات: أمَمْتُ الشيء ويممْتُه وأَمَّمْتُه ويَمَّمْتُه وتَيمَّمْتُه، وكله قَصَدتُه.

قال الأعشى:-

تؤمُّ سنانا وكم دونه ... من الأرض مُحْدَوْدِبا غارُها[٢]

وقال الآخر: ..... .:. يمْمتُ بها أبا صخر بن عمرو[٣]

فابن جني لا يجد فرقاً في المعنى بين الصياغتين، لذا يذكر أنها في جميع صيغها لا يختلف معناها، بل نجده يسير على نهج أصحاب المعاجم في سرد استعمالات الصيغة في اللغة، وأنها كلها بمعنى قصدته.

وقد دلل على كلامه بشواهد كثيرة اكتفيت بذكر اثنين منها، وكلها تؤكد وحدة الدلالة.

أما الفارق بين القراءات فهو في الصياغة فقراءة الجمهور (تَيَمَّموا) مضارع حذفت إحدى تاءيه على زنة (تَفعَّلوا) وقراءة ابن كثير (تَّيَمَّموا)

---

(١) البقرة:٢٦٧ وقراءة الجمهور بفتح التاء والميم، أما ابن كثير فقرأ عن طريق البزي بتشديد التاء فالأصل (تتيمموا) فأدغم التاءين، أما ابن مسعود فقرأ (ولا تؤموا) ينظر حجة القراءات لابن زنجلة ١٤٦/١، تفسير ابن عطية٣٦٢/١، والبحر المحيط ٦٧٩/٢، الدر المصون٦٠٠/٢.

(٢) البيت من المتقارب، نسبه سيبويه١٦٥/٢ إلى زهير وكذا في أصول النحو ٢١٩/١، وشرح شواهد الإيضاح٢٥٧/١، وغير منسوب في الإنصاف٢٤٩/١ وشرح الكافية الشافية٤/ ١٧٠٨ وشرح التسهيل٢/ ١٣٨.

(٣) المحتسب١٣٨/١ والشاهد عجز بيت من الوافر وصدره: فلَم أَنْكُلْ ولم أَجْبُنْ ولكنْ ... وهو منسوب في المفضليات:٧١ لرجل من عبد القيس وهو يزيد بن سنان، كما أكد ذلك صاحب شرح اختيارات المفضل "ص٣٥١". قاله في قصيدة في مقتل أبي صخر بن عمرو، ينظر الكتاب ٥٠٦/٣، سر صناعة الإعراب١٢٤/٢ والمحكم مادة (أم م) همع الهوامع٣/ ٥١٢.

مضارع بتاءين أدغمت الأولى في الثانية، فالوزن (تتفعلوا) وأما قراءة الزهري (تُيَمِّموا) فمضارع ضمت تاؤه ولم يحذف منه شيء.

وهذا ما فعله أيضا العلماء من بعده، فلم يسجل واحد منهم خلافاً لما ذكره ابن جني في توجيه هذه القراءة من ناحية الدلالة.

بل إذا نظرنا في القراءات الأخرى في هذا اللفظ ومنها قراءة ابن مسعود (ولا تؤموا)[1] وغيرها نجدها لا تخرج جميعها عن دلالة واحدة، فجميعها معناها: ولا تقصدوا أو تعمدوا إلى شر ثماركم وخرقتكم فتعطوه في الصدقة لو أُعطِيتم ذلك لم تقبلوا، كما فسرها ابن عباس رضي الله عنه[2].

ثالثاً : الانتقال من (يَخصف) إلى (يُخصف)

ويشير ابن جني إلى قراءة انتقل فيها الزهري من صيغة (فعل) إلى (أفعل) فيقول: "ومن ذلك قراءة الزهري: ﴿يُخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾[3] من (أَخْصَفْت) و﴿يَخِصفان﴾ الحسن بخلاف، وقرأ ﴿يُخَصِّفَان﴾ ابن بريدة والحسن والزهري والأعرج، واختلف عنهم كلهم.

قال أبو الفتح: مألوف اللغة ومستعملها خَصَفت الورق ونحوه، وأما (أخصفت) فكأنها منقولة من (خصفت) كأنه -والله أعلم- يُخْصِفان أنفسهما

---

(١) ينظر ما سبق من مراجع

(٢) ينظر مسائل نافع بن الأزرق (غريب القرآن في شعر العرب) (١٦٤) وينظر غريب القرآن لابن قتيبة ٩٨/١.

(٣) قراءة الجمهور (يَخصِفان) بفتح الياء وسكون الخاء وكسر الصاد، أما قراءة الزهري فقد جاء في مختصر الشواذ لابن خالويه:٤٨، أن الزهري قرأ (يَخصِّفان) بفتح الياء وتشديد الصاد وجاء في إتحاف فضلاء البشر:٢٨١ منسوبة للحسن حيث يقول: "وعن الحسن "يخصفان" بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد والأصل يختصفان ، وفي موضع آخر منه (ص: ٣٨٩) قال: "وعن الحسن "يَخصِّفان" بكسر الخاء وتشديد الصاد".

وأجسامهما من ورق الجنة، ثم حذف المفعول على عادة حذفه في كثير من المواضع، أنشد أبو علي للحطيئة:

منعَّمةٌ تصون إليك منها .:. كصونك من رداءٍ شرْعبيِّ[1]

أي: تصون الحديث وتخزنه.

وأما من قرأ: "يُخَصِّفَان" وهو ابن بريدة والحسن أيضًا والأعرج، واختلف عنهم كلهم فهو يُفَعِّلان، كيُقَطِّعان ويكسران، وهذا واضح"[2].

فابن جني يشير إلى أن المشهور في اللغة هو (خصف) المتعدي إلى مفعول واحد[3] لذا يلمح إلى أن (أخصف) منقولة عنها، وأن هذا التغيير له أثره في المعنى، فـــ(أخصف) متعد إلى مفعول ثانٍ محذوف قدره بأنفسهما أو أجسامهما، وأن حذف المفعول كثير حسن في العربية، مستشهدا بهذا البيت الذي لم يستشهد به أحد غيره وهو قوله:

منعَّمةٌ تصون إليك منها .... البيت، أي تصون الحديث إليك.

---

(١) البيت من الوافر من أبات أولها: عرفتُ منازلاً من آل هندٍ .:. عفت بعد المؤبَّل والشّويِّ، ولم أجد أحداً من العلماء استشهد به غير ابن جني الذي احتفى به كثيرا فأورده شاهدا على حذف المفعول في غير موضع من المحتسب ١/١٢٥، ٣٣٣، ٣٣٥/٢ وكذا في الخصائص ٣٧٤/٢. وثوب شرعبي: أي طويل مشقوق طولاً، وهو نوع من البرود ينظر تاج العروس (شرعب) المحكم باب العين والشين (وكتاب الأفعال لابن القطاع ٢٢٨/٢.

(٢) المحتسب ١/ ٢٤٥.

(٣) يقدر العكبري هذا المفعول بـــ(شيئا) فقال: "(يخصفان) ماضيه خصف، وهو متعد إلى مفعول واحد، والتقدير: شيئا من ورق الجنة" التبيان في إعراب القرآن ٥٦١/١.

وينسب ابن جني إلى الزهري قراءة (يُخصِفان) بضم الياء وكسر الصاد مخففة، على زنة (يُفْعِل) ثم ينسب له قراءة أخرى (يُخَصِّفان)[1] بضم الياء وفتح الخاء وتشديد الصاد، مع الحسن وغيره.

ويرى أنه لا فرق بين قراءة التخفيف والتشديد في تعدي الفعل للمفعول، ولكن الفرق هنا هو كثرة حدوث الفعل.

وهذا التوجيه هو ما كرره العكبري في توجيه هذه القراءة التي ذكرها غير منسوبة فقال: "وقرئ بضم الياء، وكسر الصاد مخففا، وماضيه (أخصف) وبالهمزة يتعدى إلى اثنين، والتقدير: يخصفان أنفسهما"[2].

ويشير الشهاب في حاشيته إلى أن بعض العلماء أشار إلى أن همزة التعدية لما دخلت على الفعل ضمنته معنى التصيير؛ حيث صيرت الفاعل مفعولا، يقول الشهاب: "وقرئ (يُخصفان) من (أخصف) أي يخصفان أنفسهما، قال الجاربردي لما نقل (خصف) إلى (أخصف) للتعدية ضمن الفعل معنى التصيير فصار الفاعل في المعنى مفعولاً ... فيكون التقدير: يخصفان أنفسهما عليهما من ورق الجنة فحذف مفعول التصيير ومن للتبعيض"[3].

وكون (أفعل) هنا متعدٍ بالهمزة إلى مفعول هو أحد وجهين أجازهما المعربون في توجيه قراءة (يُخْصِفان) والوجه الثاني: أنها ليست متعدية لاثنين

---

(١) بمراجعة كلام ابن جني نجده عندما نسب القراءة ذكر الزهري ضمن قارئيها فقال: "وقرأ ﴿يُخَصِّفَان﴾ ابن بريدة والحسن والزهري والأعرج" أما عندما عرض لها بالتحليل أسقط ذكر الزهري فقال: "وأما من قرأ: "يُخَصِّفَان" وهو ابن بريدة والحسن أيضًا والأعرج" وليس معنى ذلك أنه تراجع عن نسبتها إليه بل اكتفاءً بذكره سلفاً.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٦١/١.

(٣) حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي ١٥٨/٤ وينظر كذلك تفسير الألوسي ٣٤١/٤.

بل بمعنى (فعل) المتعدي لواحد يوضح ذلك أبو حيان فيقول: "وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ يُخْصِفانِ مِنْ (أَخْصَفَ) فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلَ) بِمَعْنَى (فَعَلَ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ من خصف أي: يُخصفان أَنْفُسَهُمَا"[1].

ونجد قراءة (يُخصِفان) أو (يُخَصِّفان) قد قرأ بها كثير من القراء المشهود لبعضهم بالتواتر مثل الحسن، فضلاً عن سيرها على قواعد العربية، فليست بقراءة شاذة.

الظاهرة الثامنة : حذف الهمز أو قلب الواو تاءً

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـــأً﴾

ومن ذلك قراءة الزهري[2] وأبي جعفر وشيبة (مُتَّكًا)، مشدد من غير همز،...

قال أبو الفتح: أما "مُتَّكَأً" غير مهموز فمبدل من مُتَّكَأ، وهو مفتَعَل من تَوَكَّأْتُ، كمُتَّجَهٍ من تَوَجَّهْتُ، ومُتَّعَد من وعدت. وهذا الإبدال عندنا لا يجوز في السعة؛ وإنما هو في ضرورة الشعر؛ فلذلك كانت القراءة به ضعيفة. وعلى أن له وجهًا آخر؛ وهو أن يكون مفتعَلًا من قوله:

إذا شرب الْمُرِضَّة قال أَوْكِي ... على ما في سقائك قد رَوِينا[1]

---

(١) البحر المحيط ٢٧/٥ وينظر كذلك تفسير الزمخشري٩٦/٢ وحاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي١٥٨/٤.

(٢) هي قراءة عشرية حيث يعد أبو جعفر من القراء العشر وذكرها ابن جني في المحتسب؛ لأنه يعد كل ما عدا السبعة شاذا، كما سبق أن أشرت في مقدمة البحث، وقد تواتر العلماء على هذه النسبة ينظر النشر في القراءات العشر١/ ٣٩٩، إتحاف فضلاء البشر:٣٣١، تفسير ابن عطية٣/ ٢٣٩، البحر المحيط٦/ ٢٦٨، الدر المصون٦/ ٤٧٧.

يقال: أَوْكَيْتُ السقاء: إذا شددته، فيكون راجعًا إلى معنى مُتَّكَأ المهموز؛ وذلك أن الشيء إذا شُد اعتمد على ما شده كما يعتمد المتكئ على المتكَأ عليه. فإن سلكت هذه الطريق لم يكن فيه بدل ولا ضعف، فيكون مُتَّكًا على هذا كمُتَّقًى من وقيت، ومُتَّلًى من وَلِيتُ"(٢).

فابن جني يشير إلى أن (متّكَا) يحمل على وجهين الأول: مأخوذ من (اتّكأ) افتعل من (وكأ) فالتاء الأولى منقلبة عن الواو،ولامه همزة(٣)، ولا تسهل فيه الهمزة إلا في ضرورة الشعر، لذا كانت القراءة ضعيفة.

وهذا التضعيف لم يكن محل اتفاق، فالعكبري يوجه القراءة بأنه قلب الهمزة ألفاً ثم حذف الألف للتنوين يقول: "وَيُقْرَأُ بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ أَبْدَلَ الْهَمْزَةَ أَلِفًا ثُمَّ حَذَفَهَا لِلتَّنْوِينِ"(٤).

وأبو حيان والسمين الحلبي يشيران إلى أن العرب يسهلون الهمزة كما في نحو (توضيت توضية) في (توضأت توضئة)(٥).

---

(١) البيت من الوافر وقبله: (فلا تَصِلِي بمطروق إذا ما ... سرى في القوم أصبح مستكينا) وهو لابن أحمر كما في الكامل للمبرد٢/٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/٢٥٦، وأمالي القالي٢/٣٠٣، وجمهرة اللغة (رضض) ومعجم ديوان الأدب٣/٥٢، وفي الصحاح (رضض) وفي تهذيب اللغة من إنشاد الأصمعي لبعض شعراء هذيل (كتت) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (رضض) والمرضة، بضم الميم: الرثيئة الخاثرة، وهي لبنٌ حليب يُصَبُّ عليه لبن حامض، ثم يترك ساعةً فيخرج منه ماءٌ أصفر رقيقٌ، فيصب منه ويشرب الخاثر، والبيت في وصف بخيل.

(٢) المحتسب ١/٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) قال ابن القطاع في كتاب الأفعال(٣/ ٣٣١): "وكأ: وأوكأت الرجل أصبت له متكأ".

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٣١)

(٥) البحر المحيط ٦/٢٦٨ الدر المصون٦/ ٤٧٧.

الثاني: قد يكون (متّكا) مأخوذاً من (وكى) فأصله (اوتكى) من (وكى) لامه ألف، فقلبت الواو تاء فهذا وجه مقبول في العربية، وقد ذكر له شاهدا شعرياً.

ولا خلاف بين النحويين أن هذا الإبدال هو الفصيح، فابن السراج يشير إلى أن الواو تقلب تاء كراهة الثقل إذا بقيت وقبلها ضم، يقول: "وقالوا في التُّكأَة اتكأَتهُ وهُما يُتكئانِ فهذِه التاءُ قَويةٌ يصرفونَها ومُتّعدٌ ومُتّزنٌ لا تحذفُ التاءُ منهما وإنّما جاؤوا بها كراهيةَ الواوِ والضمةِ التي قبلَها وإنْ شئتَ قلتَ: مُوتعدٌ ومُوتَزنٌ كما تقولُ: أَدْوُر لو ثنيتَ فلا تهمزُ"(١).

ويوضح النحويون أن فاء الكلمة تقلب تاء سواء أكانت واواً أم ياء ووقع بعدها تاء، فابن عصفور يجعلها مطردة حيث يقول: "وأُبدلت {التاء} باطِّراد من الواو في "افتَعَلَ" وما تَصرَّف منه، إذا كانت فاؤه واوًا، نحو: اتَّعَدَ واتَّزَنَ واتَّلَجَ، فهو مُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ ومُتَّلِجٌ، ويَتَّعِدُ ويَتَّزِنُ ويَتَّلِجُ، واتِّعادٌ واتِّزانٌ واتِّلاجٌ"(٢).

ويذكر ابن الحاجب والرضي أن هذا القلب مطرد في اللغة الفصحى، وإن كان يجوز اوتعد ، وقد سمي ابن الحاجب هذه اللغة بلغة الشافعي يقول ابن الحاجب: " ... كَمَا جَاءَ يَاتعد وَيَاتسر وَعَلَيهِ جَاءَ موتعد وموتسر فِي لُغَة الشَّافِعِي"(٣).

---

(١) الأصول في النحو (٣/ ٥٩)

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٢٥٥. وذكر شاهداً من الطويل للأعشى يهجو علقمة بن علاثة. هو قوله

فإن تَتَّعِدْني أَتَّعِدْكَ مَواعِدًا .:. وسَوفَ أَزِيدُ الباقياتِ القَوارِصا

ديوانه ص١٠١.

(٣) الشافية في علم التصريف ٩٦/١.

ويقول الرضي: "فلما كثر إبدال التاء من الواو في الأول {أي وقوعها فاءً مضمومة نحو تراث} واجتمع معه في نحو: أوتعد واوتصل داعٍ إلى قلبها مطلقاً، صار قلبها تاء لازماً مطرداً"(١).

ويجعلها المرادي اللغة الفصحى فيقول: "إذا كان فاء الافتعال حرف لين – أعني واوًا أو ياءً– وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمى الفاعل والمفعول. مثال ذلك في الواو: اتّعد يتّعد اتّعادًا فهو مُتَّعِد، ومثاله في الياء: اتّسر يتّسر اتّسارًا فهو متّسر"(٢).

ويذكر ابن جني في موضع آخر العلة التي دفعتهم لقلب الواو تاء فقال: "إنهم لو لم يقلبوها تاء، لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو فقالوا: موتعد، وموتلج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا، فقالوا: ياتعد، وياتلج، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قلبها مرة ياء، ومرة ألفا، ومرة واوا، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفا جلدا، تتغير أحوال ما قبلها وهو باق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو، لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة، فأبدلوها تاء، وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو التاء، فقالوا: اتّعد واتّلج"(٣).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب٣/٨٢، وقارن شرح شافية ابن الحاجب٣/٢١٩. حيث يقول: "قال: "وتبدل التَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسِّين وَالْبَاءِ والصَّادِ، فَمِنَ الْوَاوِ والْيَاءِ لاَزِمٌ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الأَفْصَحِ".

(٢) توضيح المقاصد٣/١٦١٨.

(٣) سر صناعة الإعراب١/١٥٨، وينظر شرح شافية ابن الحاجب٣/٨٢ وتوضيح المقاصد٣/١٦١٨، فقد ذكر الرضي والمرادي العلة نفسها.

ولأن هذه القراءة عشرية إذ قرأ بها أبو جعفر، فقد ذكرها علماء القراءات وعللوا لها –اختصاراً– بما ذكره ابن جني في الوجه الثاني، فقالوا هي مثل متقي[1].

الظاهرة التاسعة: تسهيل الهمز

كثر تغيير الهمز في قراءة الزهري، فقد كانت قراءته معتمدة على ترك الهمز ، وقد تنوعت بين التسهيل والحذف والقلب، وقد تنوع تعليل العلماء لهذه الظاهرة فأحيانا يتفقون حول تسهيلها وأحياناً يتنوع تعليلهم بين التسهيل والتخفيف والقلب والإدغام.

ويشير العلماء إلى أن اللغة مبنية على تسهيل الهمز، حتى وجدنا من العلماء من يستبعد القراءة إذا خالفت ذلك[2]؛ لأن التسهيل تخفيف للفظ، ويلجأ إليه العربي ما أمكنه ذلك؛ هروبا من الثقل.

ولم يكن الزهري منفردا في تغيير الهمز بتسهيل أو غيره فقد قرأ به كثير من القراء، فتسهيل الهمز طريق كثير منهم، وإن كان يختلف طريق التسهيل

---

(١) ينظر النشر في القراءات العشر ٣٩٩/١ وإن كان البنا في إتحاف فضلاء البشر:٣٣١. قد خلط بين التوجيهين فقال: "وقرأ أبو جعفر "متكا" بتنوين الكاف وحذف الهمزة بوزن متقي خفف بترك الهمزة كقولهم توضيت في توضأت

(٢) جاء في الدر المصون١٥١/٦ "وقرأ قنبل عن ابن كثير هنا أي (يونس) وفي الأنبياء والقصص "ضِئاءً" بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين.... واستُبْعِدت هذه القراءة من حيث إن اللغةَ مبنيَّة على تسهيلِ الهمزِ فكيف يَتَخَيَّلون في قَلْب الحرفِ الخفيف إلى أثقلَ منه؟... قال أبو شامة: «وهذه قراءة ضعيفةٌ، فإن قياسَ اللغة الفِرارُ من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يُتَخَيَّل بتقديم وتأخيرٍ يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافُ حكم اللغة.

عندهم ما بين تسهيل ثاني الهمزتين في كلمة بدون إدخال ألف بينهما، كما عند ابن كثير برواية قنبل، وفي كلمتين برواية البزي[١].

وبين تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة مع إدخال ألف بينهما، وإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين في كلمتين إذا كانتا متفقتين في الحركة، كما عند أبي عمرو، وروى السوسي عنه إبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، نحو: الْمُؤْمِنُونَ، يقرأها المومنون[٢].

والهمزة المضمومة إذا كانت بعد كسر كما في (مستهزءون) يجوز فيها أن تنطق بين بين أو تقلب ياء محضة، أما التي بعد فتح كما في (رءوف) فإن النحويين يذكرون أنه لم يرد فيها قلب إلى الواو، فإما أن تحقق أو تنطق بين بين[٣].

وعلماء القراءات يذكرون فيها الحذف والتسهيل، فيذكر ابن الجزري أن من القراء من يحذف الهمزة المضمومة بعد فتح وهو أبو جعفر (من القراء العشر) ومنهم من يسهلها كالحنبلي، يقول: "الهمزة المَضْمُومَةً بَعْدَ فَتْحٍ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ يَحْذِفُهَا فِي (وَلَا يَطُونَ، ولَمْ تَطُوهَا، وَأَنْ تَطُوهُمْ) وَانْفَرَدَ الْحَنْبَلِيُّ بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ فِي (رَءُوفٌ) حَيْثُ وَقَعَ"[٤].

وَاخْتُلِفَ عَنْ هِشَامٍ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزِ الْمُتَطَرِّفِ وَقْفًا، فالروايات الصحيحة عنه أنه قرأ بتسهيل الهمز المتطرف كما يسهل حمزة (من القراء السبع) سواء

---

(١) مقدمات في علم القراءات: ١٤٥.

(٢) مقدمات في علم القراءات:١٤٦.

(٣) أشار إلى ذلك الرضي متمثلا لذلك بـــ(رءوف) ، ينظر شرح الشافية ٢/٦٩٥، ٦٩٦.

(٤) النشر ١/ ٣٩٧ وقارن الإتحاف ١/٧٨.

بسواء، ولكن هذا التسهيل الوارد عن «هشام» بالخلاف، والوجهان صحيحان[1]".

وقد جاء تغيير الهمز كثيرا في قراءة الزهري وتمثَّل في عدة ظواهر توقف عندها ابن جني[2] وكل ظاهرة لها غير قراءة عند الزهري، ودونك هذه الظواهر وما يمثلها من قراءات ــ

الظاهرة الأولى: الهمزة بين التخفيف وإبدالها واوًا

وذلك في عدة قراءات القراءة الأولى: قراءة الزهري[3] قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[4]

قال ابن جني: " لرَوُوف" بلا همز، ويُثقِّل. قال أبو الفتح: "ينبغي أن تكون الهمزة فيه مخففة، فلما أخفاها التخفيف ظُنت واوًا للطف هذا الموضع أن تضبطه القراء؛ وذلك أنا لا نعرف في غير هذه اللفظة إلا الهمز، يقال: رؤُف به، ورأَف به، ورئِف، ولم نسمع فيه راف ولا رُفْتُ، والهمزة إذا خففت في نحو هذا لم تبدل، وإنما تُخْفَى، كقولك في سئول فعول من سألت: سَوُول، فاعرف ذلك"[5].

---

(١) ينظر ١/ ٤٦٨ والهادي شرح طيبة النشر ٢٦٤/١.

(٢) سأذكر هذه القراءات مرتبة بحسب ورودها في المحتسب.

(٣) أشار إليها الزجاج غير منسوبة معاني القرآن٢٢١/١. في حين نجد بعض العلماء ينسبونها لأبي جعفر من القراء العشر قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١: "وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: لروف، بغير همز، وكذلك سهل كل همزة في كتاب الله، ساكنة كانت أو متحركة" وينظر تفسير ابن عطية٢٢١/١.

(٤) سورة البقرة: ١٤٣.

(٥) المحتسب ١/ ١١٤.

يشير ابن جني إلى غموض في توجيه هذه القراءة، حيث إن الزهري لما خفف الهمزة نطقها بما يشيبه الواو فاعتُقد أنها واو صريحة وأنه أدغمها، والصواب أن الهمزة مخففة، ولم تقلب إلى واو حتى نزعم أن الواو أدغمت في واو (فعول)، وحجته أن تصاريف الكلمة تثبت فيها كلها الهمزة، فهي خافية وليست مبدلة.

واللبس في التوجيه نتج عن توافق النطق في الحالتين سواء أكانت الهمزة مخففة أم قلبت واواً وأدغمت في واو فعول.

ولعل هذا اللبس الذي ذكره ابن جني هو ما جعل النقل يختلف في ضبط هذه القراءة، فإذا كان ابن جني قد نقل التثقيل كما سبق فإن ابن خالويه نقل التخفيف، فذكر أن الزهري قرأ (لروُف) مخففاً وضم الواو، ونسب إليه أيضاً قراءة ثانية هي التخفيف وسكون الواو (لروْف)[1].

القراءة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[2]

---

(١) ينظر مختصر الشواذ:١٧، ونقل الثعلبي في الكشف والبيان (٢/ ١٠) التضعيف مع الهمز والتخفيف مع الهمز ولم يشر للزهري في أي قراءة فقال: "وفي رؤوف ثلاث قراءات: مهموز مثقّل وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص واختيار أبي حاتم قال: لأنّ أكثر أسماء الله على فعول وفعيل. قال الشاعر:

نطيع رسولنا ونطيع ربّا ... هو الرّحمن كان بنا رؤوفا

ورووف غير مهموز مثقّل قراءة أبي جعفر. ورؤف مهموز مخفف وهي قراءة الباقين واختيار أبي عبيد. قال جرير:ـــــ

ترى للمسلمين عليك حقّا ... كفعل الوالد الرءوف الرّحيم

(٢) البقرة : ٢٥٥.

يقول ابن جني: "ومن ذلك ما رُوي عن الزهري والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم: ﴿ولا يَوُودُه حِفْظَهُمَا﴾ بلا همز، ولم يُقَل: كيف قالوا؟.

يشير ابن جني إلى أن هناك إشكالاً في طريقة نطق لفظ (يؤوده)، لذا يقول: "ولم يُقل كيف قالوا"، وهو هنا يشير إلى من قعَّد للقراءات ، لذا وجدناه يعقب بكلام ابن مجاهد فقال: "قال ابن مجاهد: من لم يهمز قال: "يَوُودُه" فخلف الهمزة بواو ساكنة، فجمع بينها وبين الواو، فيجتمع ساكنان، فإن شاء ضمها فقال: "يَوُودُه"، ومن ترك الهمز أصلًا قال: "يَوْدُه".

وتخريج ابن مجاهد لم يرض ابن جني الذي هاجمه بشراسة معللا هجومه بأنه لا يليق به وهو إمام في الرواية أن يخلط بين تسهيل الهمز والتقاء الساكنين، حيث نتج عن تسهيل الهمز أن اجتمعت واوان مضمومة وساكنة، وليستا بساكنتين، لذا وجدناه يعقب بأن ابن مجاهد ضعيف في التقعيد النحوي، يقول ابن جني: "خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته؛ وذلك أن قوله تعالى: {يَؤُودُهُ} لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقَّق أخلصها همزة، قال: {يَؤُودُهُ} كيعوده، ومن خفَّف جعل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة والواو؛ لأنها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف لَؤم: لَوُم، وفي مئونة: موُونة، ولا يخلصها واوًا لأنها مضمومة، فقوله: بلا همز؛ أي: يخففها، كذا أُحسِن الظن بهؤلاء المشيخة، فأما ترك الهمز أصلًا فشاذ.. فقول ابن مجاهد: (إنه يخلف من الهمزة واو ساكنة فيجتمع ساكنان) شديد الاضطراب؛ وذلك أنه قد سبق أن سبيل هذا أن يُخفِّف ولا يبدل، وإذا كان مخفِّفًا فالواو متحركة لا ساكنة، فلا ساكنين هناك أصلًا."[1].

---

(١) المحتسب١/ ١٣٠. وهي قراءة عشرية قرأ بها أبو جعفر، ويعدها ابن جني شاذة.

ثم يوجِّه ابن جني ترك الهمز بأنه لغة، ويذكر لها أمثلة منها (ناس) في (أناس) فيقول: "وبعد، فمن ترك الهمزة أصلًا؛ أي: حذفها البتة كما يحذفها من قولهم: لاب لك؛ أي: لا أب لك، ومن قولهم: ناس وأصلها أناس، ... وغير ذلك، فإنه إذا هو حذفها بقيت بعدها الواو التي هي عين الفعل ساكنة فصارت: "يَوْدُه" ومثاله على هذا اللفظ يَعلُه، وأصل هذا كله يَأْودُه كيعوده، يَفعُله كيقتله ونعبده، ثم نقلت الضمة من الواو التي هي عين الفعل إلى الهمزة التي هي فاء فعله، كما نقلت في (يعود) من الواو إلى العين فصارت "يئوده" كيعوده، ووزنه الآن يفْعُله، هكذا محصول لفظه.

ثم يعقب بأن هذا الحذف وإن كان لغة وله بعض الشواهد إلا أنه غير قياسي، ولا عذر لمن أخذ به في القرآن لأنه منكور فيقول: "على أن هذا الحذف لا يُقْدِم أحدٌ عليه قياسًا؛ لنكارته وضيق العذر في اقتباسه، اللهم أن يسمع شيء منه فيودَّى على ما فيه، ويُشرح حديثه بواجب مثله، ولا يحمل سواه على مثل حاله[1].

وابن جني يتوافق مع جمهور النحويين الذين لا يجيزون حذف الهمز لغير علة، فالمبرد يهاجم قوما – لم يسمهم – لأنهم أجازوا الإبدال والحذف في الهمزة لغير علة إلا الاستثقال كما في (قريت) مبدلة من (قرأت) و(بُراء) بضم الباء جمع (بريء) والأصل (بُرآء) فحذف الهمزة.

يقول المبرد: "وَاعْلَم أَنَّ قوما من النحويّين يرَوْنَ بدل الْهمزَة من غير علَّة جَائِزا، فيجيزون (قَرَيْت) و(اجْتَرَيْت) فِي معنى (قَرَأت) و(اجترأْت) وَهَذَا القَوْل لَا وجهَ لَهُ عِنْد أَحد ممّن تصحّ مَعْرفَته وَلَا رسم لَهُ عِنْد الْعَرَب، ويُجيز هؤلاءِ حذف الْهمزَة لغير علَّة إِلاَّ الاستثقال، وَهَذَا القَوْل فِي الْفساد كالقول الَّذِي قبله،

---

(١) المحتسب١/ ١٣٠

وهم يَقُولُونَ فِي جمع (برِيء) الَّذِي هُوَ (بُرآءُ) على كريم وكرماءَ وبِراءٌ على كريم وكِرام فهؤلاءِ الَّذين وَصفنَا يَقُولُونَ: بُراءٌ، فَاعْلَم فيحذفون الْهمزَة من (بُرآءَ) وَيَقُولُونَ الْهمزَة حرف مستثقل فنحذفه؛ لأَنَّ فِيمَا أَبقَينا دَليلا على مَا أَلقَينا، ويشبّهون هَذَا بـــ(فاعِل) إِذا قلت: رجل شاكٌ السلاحَ، وَلَيْسَ ذَا من ذَلك فِي شيءٍ ؛ لأَنَّه من قَالَ: شاكٌ السلاحَ، فإِنَّما أَدخل أَلف فاعِل وَبعدهَا الأَلف الَّتِي فِي الْفِعْل المنقلبة وَهِي عين فتحذف أَلف فاعِل لالتقاءِ الساكنين"[1].

وهؤلاء الذين لم يسمهم المبرد هم الكوفيون الذين أجازوا حذف الهمز من غير علة اكتفاءً بمدٍ يدل عليها، يقول الفراء: " وقوله: ﴿إِنَّا بُرَآؤُا مِنْكُمْ﴾[2] إن تركت الهمز من (برآء) أشرت إليه بصدرك، فقلت: بُرَاء. وقَالَ الفراء: مدّة، وإشارة إلى الهمز، وليس يضبط إلّا بالسمع"[3].

ويشير العكبري إليهم، ويشعر حديثه باعتداده بقولهم، فلم يرفضه بل جعله أحد وجهي المسألة فيقول: "و(بُرَآءُ): جَمْعُ بَرِيءٍ، مِثْلُ: ظَرِيف وَظُرَفَاءُ، وَبُرَاءُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلُ: رُخَالٍ، قِيلَ: الْهَمْزَةُ مَحْذُوفَةٌ. وَقِيلَ: هُوَ جَمْعٌ بِرَأْسِهِ. وَبِرَاءٌ

---

(١) المقتضب (١/ ١٦٥)

(٢) الآية من الممتحنة ٤، وتمامها﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا مِنكُمْ﴾.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤٩ وقد عرض ابن جني لكلام الفراء وأشعر تعليقه أنه لا يرجحه ؛ فيشير إلى أنه يلزم من قوله أن يمنع (بُراء) من الصرف لوجود ألف التأنيث الممدودة يقول ابن جني: "وقال الفراء: أراد برآء، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفا، فأخذ هذا الموضع من أبي الحسن في قوله: إن أشياء أصلها أشيياء، ومذهبه هذا يوجب ترك صرف براء؛ لأنها عنده همزة التأنيث" المحتسب٢/ ٣١٩.

بِالْكَسْرِ، مِثْلُ: ظِرَافٍ. وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ مِثْلُ سَلَامٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا ذَوُو بَرَاءٍ"(١).

فـ(بُراء) بهمزة واحدة إما أنها جمع برأسه من غير ادعاء الحذف، وإما أن أصل الجمع (برآء) ولكن حذفت الهمزة الأولى.

أما أبو حيان فيؤيد المبرد حيث يشير إلى أن (بُراء) اسم جمع، وليست مخففة من برآء، مما يفهم عنه أنه لا يرجح أن نقدر الهمزة الأولى محذوفة، يقول : "بَرَاءٌ جَمْعَ بَرِيءٍ أَيْضًا، كَظَرِيفٍ وَظِرَافٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ: بِضَمِّ الْبَاءِ، كَتُؤَامٍ وَظُؤَارٍ، وَهُمُ اسْمُ جَمْعِ الْوَاحِدُ بَرِيءٌ وَتَوْأَمٌ وَظِئْرٌ، وَرُوِيَتْ عَنْ عِيسَى"(٢).

وجاء حديث الزمخشري مشيراً إلى أن ضم الباء أصله الكسر، فهو مصدر وليس جمعاً، مما يفهم منه أنه لا حذف في الكلمة، يقول: "وقرئ: برآء كشركاء، وبراء كظراف. وبراء على إبدال الضم من الكسر، كرخال ورباب. وبراء على الوصف بالمصدر"(٣).

لذا أقول إن ابن جني وافق المبرد في أن حذف الهمزة لغير علة غير قياسي، بل يكتفى بما ورد في السماع، من هنا عد قراءة الزهري بعيدة عن القياس أو المشهور، في حين نجد هذه القراءة جاءت على طريقة مشهورة من كلام العرب وذلك على مذهب الفراء، فهي ليست بعيدة في العربية، لذا لا اتفق مع ابن جني فيما ذهب إليه.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٢١٨

(٢) البحر المحيط ١٠/ ١٥٥. جاء ذلك في حديثه عن القراءات في (برآء) وقد نسب فيها (بُراء) لأبي جعفر، و(بِراء) لعِيسَى.

(٣) تفسير الزمخشري ٤/ ٥١٤.

القراءة الثالثة: قراءة الزهري: ﴿مَذُومًا مَدْحُورًا"﴾[1]

قال أبو الفتح: هذا على تخفيف الهمزة من (مَذْءومًا)، كقولك في مسئول: مسول.

فإن قلت: أفيكون مِن ذِمتُه أَذيمة؟ قيل: لو كان منه لكان مَذِيمًا كمبيع ومكيل[2].

فإن قيل: فقد حكى الفراء: هذا بُرّ مَكُول، ورجل مسورٌ به، وقد قالوا في مهيب: مَهوب.

قيل: هذا من الشذوذ في منزلة القُصْيا، فلا يحسن الحمل عليه؛ وإنما ذكرناه لئلا يورده من يضعف نظره وهو يظنه طائلًا، فلا تحفل به.[3]

فهو يشير إلى أن همزة (مذءوما) خففت بالحذف وينظرها على (مسول) تخفيف (مسئول) ويشير إلى أن الأصل في هـــذا اللفظ ذأمه يذأمه بمعنى (حقره)[4] وليس من ذِمْتُه أُذِيْمُه وإلا لكان اللفظ في الآية مذيما وليس مذوما، وعلى هذا فلا يكون هناك حذف أو تخفيف.

---

(١) الأعراف : ١٨ .

(٢) جاء في تهذيب اللغة (١٥/ ٢١) ذيم: عَن ابْن الأعرابيّ: ذامَه يَذِيمه ذَيْماً، إِذا عابَه

(٣) المحتسب ١/ ٢٤٣، وقد ضم أبو حيان إلى الزهري أبا جعفر والأعمش البحر المحيط ٥/ ٢٣.

(٤) جاء في تاج العروس (٣٢/ ٢٠١) وَقَالَ أَبُو العَبَّاس:} ذَأَمْتُه: عِبْته، وَهُوَ أَكثر من ذَمَمْتُه. (و) قيل: ذَأَمه ذَأْمًا: (طَرَدَه) ، فَهُوَ مَذْؤُوم، كَذَأَبه. وَمِنْه قَوْلُه تَعالَى: {قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا {مَذْءُومًا مَّدْحُوراً} يكون مَعْنَاه مَذْمُومًا، وَيكون مَعْنَاه مَطْرُودًا

وفي المحكم (١٠/ ١٠٣) [ذ أم] ذَأَمَ الرَّجُلَ يَذْأَمُه ذَأْمًا حَقَّرَه وذَمَّه وقِيلَ حَقَّرَه وطَرَدَه كذَأَبه وذَأَمَه ذَأْمًا طَرَدَه وقولُه تعالى {اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا} يكونُ مَعناه مَذْمُومًا ويكونُ مَطْرُودًا وذَأَمَه ذَأْمًا خَزاهُ

ثم يورد اعتراضا بأن اللفظ قد يكون حرف العلة فيه الياء فينطقه العرب واواً كما في: بر مكول من الكيل حيث جاء بالواو مع أن اصله الياء مكيل، فلمَ لا يكون مذوما أصله مذيم فيكون من ذامه يذيمه، ويجيب على ذلك بأننا لو سلمنا بذلك نكون قد قسنا على الشذوذ حيث إن (مكول) شاذ فلا يقاس عليه فهو بمنزلة (القصيا) الذي عدل عن قياسه في اللغة الفصيحة فنطق بالواو مع أن قياسه الياء، وقد نطق بهذا القياس بنو تميم.

وإذا كان ابن جني قد أجمل الحديث هنا عن الشذوذ في (القصيا) فقد وضحه في موضع آخر حيث قال: "وقد أبدلت الياء من الواو إذا كانت لام "فُعلَى" وذلك نحو "العُليا" و"الدنيا" و"القُصيا"، وقالوا "القُصوى" فأخرجوها على أصلها.. ونظير القُصوى في الشذوذ قولهم: خذ الحُلوَى وأعطه المُرَّى"(١).

من هنا لا يصح أن نقيس على الشاذ فنعدل عن (ذأمه) إلى (ذامه)

فابن جني لا يستسيغ أن يكون أصل (مذوما) هو ذِمته أذيمه؛ لأن الصيغة في الآية لا تؤكد ذلك ، بل هو من ذأمه يذأمه، فهو أكثر قربا للصيغة، وأكثر استعمالاً كما ذكر أصحاب المعاجم، ثم سهل اللفظ بتخفيف الهمزة.

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٦٦) وقد أشار غير واحد من العلماء إلى هذا الشذوذ فقد جاء في توضيح المقاصد (٣/ ١٥٩٤) قول المرادي: "إذا اعتلت لام فُعْلَى -بضم الفاء- فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واوا؛ فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا، وفي الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا من ذوات الياء بين الاسم والصفة، وإن كان واوا سلمت في الاسم نحو حُزْوَى -اسم موضع- وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا.. وشذ من ذلك كالقُصْوَى في لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: "القُصْيَا" على القياس". وجاء في شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ١١٣) وأما قول الحجازيين "القصوى" فشاذ قياسا صحيح استعمالا.

وقد أيد العلماء ما ذهب إليه ابن جني، فهذا الزمخشري يوافقه فلا يذكر من الوجهين إلا ما رجحه ابن جني فيقول: "وقرأ الزهري: مذوما بالتخفيف، مثل مسول في مسئول"(١).

كذلك نجد أبا حيان يرجح أن يكون من (ذأمه) ويجعله الأظهر فيقول: " وقرأ الزهري وأبو جعفر والأعمش (مذوما) بضم الذال من غير همز، فتحتمل هذه القراءة وجهين أحدهما، وهو الأظهر، أن تكون من (ذأم) المهموز سهل الهمزة وحذفها وألقى حركتها على الذال.

والثاني أن يكون من (ذام) غير المهموز (يذيم) كباع يبيع، فأبدل الواو بياء كما قالوا في: مكيل مكول"(٢).

لذا كان ابن جني محقا عندما أشار إلى ضعف من يلجأ إلى مثل هذا الوجه في التخريج في النحو ولا طائل يرجى منه.

الظاهرة الثانية: حذف الهمزة البتة

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـأً﴾(٣).

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري فيما رواه عنه الوقاصي: "إلا خَطًا مقصورًا خفيفًا بغير همز.

قال أبو الفتح: أصله خطأً بوزن خَطَعًا كقراءة العامة، غير أنه حذف الهمزة حذفًا على ما حكيناه عنهم من قولهم: جَا يجَى، وسَا يسُو. وهذا ضعيف عند أصحابنا وإن كان قد جاء منه حروف صالحة، إلا أنه ليس تخفيفًا قياسيًّا؛

---

(١) الكشاف (٢/ ٩٤)

(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٣)

(٣) النساء : ٩٢.

وإنما هو حذف وخبط للهمزة ألبتة، وقد ذكرناه فيما قبل. ويجوز أن يكون أبدل الهمزة إبدالًا على حد قَرَبْتُ، فجرى مجرى عصا ومطا"[1].

فابن جني هنا يُخَرِّج (خطا) على وجهين: –

الأول أنه حذف على غير قياس (أي حذف اعتباطي).

والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً.

فهو في التوجيه الأول يواصل تأكيده أن حذف الهمزة إذا لم يكن لعلة تصريفية فالحذف اعتباطي، لا ينبغي أن يلجأ إليه في القرآن، وإن جاء منه في السماع عن العرب في عدة كلمات منها يد ودم ، فلا يتوسع فيه.

لذا يذكر تخريجاً آخر يخفف هذا الشذوذ وهو أن الهمزة قلبت ألفاً فصارت مثل (عصا).

والعلماء بعده تناولوا هذه القراءة بتخريجيه السابقين فقال أبو حيان:"وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: عَلَى وَزْنِ (عَصًا) مَقْصُورًا لِكَوْنِهِ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا أَلِفًا، أَوْ إِلْحَاقًا بِدَمٍ، أَوْ حَذَفَ الْهَمْزَةَ حَذْفًا كَمَا حَذَفَ لَامَ دَمٍ"[2].

ويوضح السمين الحلبي الوجهين أكثر فيقول: "والزهري: خَطَا بوزن عصا، وفيها تخريجان، أحدهما: أنه حذف لام الكلمة تخفيفاً، كما حذفوا لام دم ويد وأخ وبابِها. والثاني: أنه خَفَّف الهمزة بإبدالها ألفاً، فالتقت مع التنوينِ فَحُذِفت لالتقاء الساكنين، كما يُفْعَل ذلك بسائر المقصور"[3].

وأرى أن حمل القراءة على إبدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين أولى وأقرب؛ لقياسيته وحتى لا نضطر للحمل على الحذف الاعتباطي؛ فهو شاذ كما حكم به العلماء .

---

(١) المحتسب :١/ ١٩٤.

(٢) البحر المحيط : ٤/ ٢٠.

(٣) الدر المصون (٤/ ٧٠)

الظاهرة الثالثة: حذف الهمزة ونقل حركتها

وفيها قراءتان حذفت فيهما الهمزة ونقلت حركتها إلى ما قبلها مع تضعيفه وقراءتان اكتفى بحذف الهمزة ونقل الحركة ، أما القراءتان الأوليان فهما: –

الأولى: قوله تعالى : ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[1]

قال ابن جني: "وأما قراءة الزهري: "الْمَرِّ" بتشديد الراء فقياسه: أن يكون أراد تخفيف المرء على قراءة الحسن وقتادة، إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف؛ فصار "الْمَر" ثم ثقل للوقوف على قول من قال: هذه خالدّ، وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقر التثقيل بحاله، كما جاء عنهم قوله:–

بِبازلٍ وجناء أو عَيْهَلٍّ .:. كأن مهواها على الكَلْكَلِّ[2]

يريد: العيهل والكلكل، وفي هذا شذوذان؛ أحدهما: التثقيل في الوقف، والآخر: إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر[3].

يشير ابن جني إلى أن الزهري حذف الهمزة في (المرء) وأعطى حركتها للراء قبلها، ولو اكتفى بذلك لكان قياسا، ولكنه شدد الراء بنية الوقف، وهي

---

(١) البقرة : ١٠٢.

(٢) هذا الرجز لمنظور بن مرثد. وقبله في الصحاح (عهل) (٥/ ١٧٧٩) إن تبخلي يا جمل أو تعتلّي .:. أو تصبحي في الظاعن المولّي)، والعيهل الناقة السريعة ، والاستشهاد به في قوله (عيهل) حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون في غير الشعر ينظر الكتاب ١٧٠/٤، كتاب الجيم للشيباني ٣٢٢/٢، شرح الشافية للرضي٢/ ٣١٨ إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٦٧) خزانة الأدب ١٣٧/٦.

(٣) المحتسب ١٠١/١.

لغة قليلة، منسوبة إلى بني سعد،[1] ثم وصل ولم يرجع إلى التخفيف، بل وصل بالتشديد، وهذا الأمر غير مستساغ في الاختيار والسعة، بل بابه الضرورة الشعرية، وقد ذكر بعض الشواهد – اكتفيت بشاهد واحد منها – التي شدد فيها المخفف ليدلل على كون ذلك ضرورة.

ويؤكد حديثه هذا وهو يتناول القراءة الثانية وهي :-

قراءة الزهري: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزٌّ مَقْسُومٌ﴾[2]

قال أبو الفتح: هذه لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع. وأصلها (جُزْء) فُعْل من جزأْت الشيء، وهو قراءة الجماعة إلا أنه خفف الهمزة، فصارت (جُزُ)، لأنه حذفها وألقى حركتها على الزاي قبلها، ثم إنه نوى الوقف على لغة من شدد نحو ذلك في الوقف، فقال: هذا خالدّ وهو يجعلّ، فصارت في الوقف (جُزّ)، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف وأقر التشديد بحاله فقال: "جُزّ" كما قالوا في الوصل: سبسبّا، وكلكلّا"[3].

فالزهري حذف همزة (جزء) وأعطى حركتها للزاي قبلها، ولو اكتفى بذلك لكان قياسا، ولكنه شدد الزاي بنية الوقف، وهي لغة قليلة، منسوبة إلى بني سعد،[4] ثم وصل ولم يرجع إلى التخفيف، بل وصل بالتشديد.

لذا نرى ابن جني يقول هنا بأنها لغة مصنوعة وليست على أصل الوضع، وحكم بضعفها، كما نراه في موضع آخر يعرض لضعفها وهو يعلق على قراءة

---

(١) ينظر في نسبة هذه اللغة شرح التصريح ٦٢٤/٢، شذا العرف :١٥٩، ضياء السالك ٢٨٨/٤.

(٢) الحجر : ٤٤ .

(٣) المحتسب (٢/ ٤)

(٤) ينظر في نسبة هذه اللغة شرح التصريح ٦٢٤/٢، شذا العرف :١٥٩، ضياء السالك ٢٨٨/٤.

أخرى للزهري وهي إحدى القراءتين المخففتين ، وينتقد الزهري بأنه شدد هنا وخفف هناك، فلم يأخذ طريقا واحداً في القراءات مع تشابهها، وتلك القراءة هي قوله تعالى ﴿والأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُم فِيهَا دِفْءٌ ومَنَافِع﴾[1].

يقول ابن جني: " قرأ الزهري (دِفُ). بغير همز. قال أبو الفتح: هذه القراءة أقيس من قراءته الأخرى التي هو قول الله عز وجل: "جُزْءٌ مَقْسُوم"، بتشديد الزاي. وذلك أنه هنا خفف لا غير. فحذفت الهمزة وألقى حركتها على الفاء قبلها. كقولك في مسألة: مسلة. وفي يلوم: يلم، وفي يزئر يزر. فكان قياس هذا أن يقول: "جُزٌّ مَقْسُومٌ"، إلا أنه سلك في كل من القراءتين طريقا إحداهما أقوى من الأخرى"[2].

فالزهري خفف هنا في (دِفٌ) فصار على القياس ، وثقل في (جزٌّ) فخالف القياس، على حد قول ابن جني.

كذلك يؤكد رضاءه عن طريقة التخفيف عندما يعرض للقراءة الثانية التي خفف فيها الزهري المشدد بعد حذف الهمزة أثناء وصله في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُون﴾[3]

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري: "تَجَرُون، بغير همز.قال أبو الفتح: هذا في قوة القياس كقراءته أيضا: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِف﴾، وأصله (تَجْأَرُون)؛ فخفف الهمزة بأن ألقاها ونقل فتحتها إلى الجيم، فصار "تَجَرُونَ"، كقولك في تخفيف يَسْأَلون: يَسَلُون، وفي يَسْأَمُون: يَسَمون. ونظائره كثيرة قوية"[4].

---

(١) النحل : ٥

(٢) المحتسب ٢/ ٧ .

(٣) النحل : ٥٣ .

(٤) المحتسب ٢/ ١٠ .

فهو يؤكد أن اكتفاء الزهري بحذف الهمزة وعدم التشديد في الوصل هو أقرب للقياس، فـــ(تجأرون) حذفت منها الهمزة كما فعل في (دِفْءٌ) ونقل حركتها إلى الحرف قبلها من غير تضعيف.

وكلام ابن جني هذا يتفق وما ذهب إليه أكثر النحويين حيث قصروا التشديد في الوصل على الضرورة، يقول سيبويه: "ومن العرب من يثقّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقِّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبْسَبًّا وكَلْكلاّ لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعا، وإنما حذفُه في الوقف"(١).

وهذا ما أكده ابن السراج بقوله: "وأما التضعيف فقولك: هذا خالدٌ، وهو يجعلّ، وهذا فَرِحٌ، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي: "سبسباً، تريد: السبسب، وعَيهَلّ تريد: العَيهل" وإنما فعلوا ذلك ضرورة وحقه الوقف إذا شدد وإذا وصل رده إلى التخفيف"(٢).

بل نجد هؤلاء النحويين لا يجيزون الوقف بالتشديد إلا بستة شروط هي : ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ، ولا ياء كالقاضي، ولا واوًا، كيدعو، ولا ألفا، كيغشى، ولا يكون الموقوف عليه تاليًا لسكون، كزيد وعمرو، وأن يكون الحرف الموقوف عليه متحركًا، لأن التضعيف كالعوض من الحركة (٣).

---

(١) الكتاب لسيبويه١/ ٢٩.

(٢) الأصول في النحو (٢/ ٣٧٢) وأيد ذلك العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٠٦)

(٣) ينظر في هذه الشروط شرح التصريح٢/٦٢٤ شذا العرف ١٥٩ ضياء السالك ٤/ ٢٨٨.

أما الرضي فقد خالف جمهور النحاة فأجاز الوقف بالتشديد في غير ضرورة بل نسب ذلك إلى سيبويه فقال: " وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون الوقف على المشدد شاذا أو ضرورة، بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل فقلة مثل القصبَّا وَعَيْهَلٍّ مثل قلة نحو: جاءني جعفرّ ، ويجعلّ"(١).

وكلام سيبويه السابق يشير إلى غير ذلك وقد أكده في موضع آخر فقال: "وأما التضعيف فقولك: هذا خالد وهو يجعل وهذا فرج. حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي: سبسبا يريد السبسب وعيهل يريد العيهل لان التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام"(٢).

فالرضي يقف وحده في جواز الوصل مع التشديد سواء في الشعر أم في السعة، في حين يتفق النحويون على قصر ذلك على الشعر.

من هنا نجد أن الزهري قد خالف الأصوب في كلام العرب في القراءة الأولى (بين المرِّ وزوجه) وكذا القراءة الثانية (جزٌّ مقسوم) في حين وافق المشهور في القراءتين الأخريين (فيها دِفٌّ) و(فإليه تجَرُون).

وليس معنى كلام ابن جني أنه يدفع قراءة الزهري وإن كان لم يتنصر لها، بل كل ما هنالك أنها سارت على ما التزمه العرب في الضرورة ولم يخرجوا به إلى السعة.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢٠)

(٢) كتاب سيبويه ١٦٩/٤.

وأرى أن الزهري قد اتخذ لنفسه طريقاً بين التشديد والتخفيف كأنه يشير إلى أنه لا بأس أن نجمع بين حذف الهمز مع التخفيف أو التشديد إذا كان الهمز في آخر الكلمة وهذا ما فعله في المواضع الثلاثة الأولى (المرء ، جزء ، دفء)، حيث جاءت فيها الهمزة آخر الكلمة فشدد بعضًا وخفف بعضًا، وذلك لإمكان الوقف والوصل، أما الموضع الرابع فليس له إلا التخفيف ؛ لأن الهمزة جاءت وسط الكلمة (تجأرون) فليس هناك نية للوقف حتى يجيز لنفسه التشديد والتخفيف.

الظاهرة الرابعة : الهمزة بين التسهيل وإبدالها ألفا

تناول ابن جني قراءتين للزهري خفف فيهما الهمزة في (بدأ) ومضارعه القراءة الأولى جاءت في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾[1].

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري: "أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدَا اللَّهُ الْخَلْقَ" بغير همز.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون أراد بغير همزة محققة، بل هي مخففة، فقربت من الساكن إلا أنها مضمومة؛ لأنها مخففة في وزن المحققة. ولو كان بدلا محضا لقال: "يبدا"، فقلبها ياء، ثم أبدل من الياء ألفا، أجراها مجرى ألف يخشى، كما أنه لما أبدلها الشاعر فيما أنشده أبو علي عن أبي زيد: –

إذا مَلا بَطْنَهُ ألْبانُها حَلَبًا ... بَاتَتْ تُغْنِيه وَضْرَى ذاتُ أجْرَاسِ[2]

أراد: "ملأ" فأبدله البتة، فصارت ياء، فأبدلها للفتحة قبلها ألفا، فصارت "ملا" كما ترى، بوزن قضَى وسعَى[1].

---

(١) العنكبوت : ١٩ .

(٢) من البسيط ينظر الحيوان للجاحظ ٢٦٩/٢ أساس البلاغة والمحكم وتاج العروس مادة (وضر) والوضر: المرأة المتسخة ذات الرائحة الكريهة سر صناعة الإعراب ٣٠٦/٢ ،الممتع في التصريف ٢٦٩/١.

فابن جني لا يجيز أن تحمل هذه القراءة على إبدال الهمزة من (يَبدَأُ) بل إن القارئ نطقها مخففة مضمومة، ويستدل على ذلك بأنه لو أبدلها لكان الواجب أن تبدل ياء ؛ ولا يتم هذا القلب إلا باعتبار أن أصل اللفظ (يُبْدِئ) حيث وقعت الهمزة بعد كسر ثم تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وينطق الألف ساكنة ولما صح أن ينطقها مضمومة، فضمها دليل على أنها همزة منطوقة بالتسهيل بين بين.

ثم يعرض ابن جني لهذا الفعل في صورة الماضي (بدأ) في الموضع الأخر ويؤيد فيه أن تكون الهمزة أبدلت ألفاً وليست مخففة، وهو عكس ما وجه به الموضع السابق فقال في قراءة الزهري قوله تعالى: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾[٢]: "قرأ الزهري: ﴿وَبَدَا خَلْقَ الْإِنْسَانِ﴾ بغير همز. قال أبو الفتح: ترك الهمز في هذا عندنا على البدل، لا على التخفيف القياسي، ومثله بيت الكتاب:-

رَاحَتْ بِمَسلَمَةَ البِغَالَ عَشِيَةً ... فَارْعِي فَزَارَةُ لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[٣]

ولو كان تخفيفا قياسيا لجعل الهمزة بين بين، فقال: "بدا"، ولو أسندت الفعل إلى نفسك على التخفيف القياسي قلت: (بَدَاتُ)، بألف لا همز في لفظها، وعلى البدل: بَدَيتُ، كما حكي عنهم: قريتُ، وأخطيتُ، وقد مضى ذلك"[٤].

---

(١) المحتسب (١٦١/٢)

(٢) السجدة : ٧ .

(٣) من الكامل للفرزدق، يهجو عمرو بن زهرة الفزاري ديوان الفرزدق ص٥٠٨ وفي طبقات فحول الشعراء: ٣٤٠/٢ بلفظ : ولّت بمسلمة، و(ارعي) أمر من الرعي لجماعة المخاطبين، و(فزارة) منادى حذف حرف النداء وهو اسم قبيلة، (لا هناك) دعاء عليهم، والشاهد : لا هناك بإبدال الهمزة ألفاً والأصل : لا هنأك وينظر الكتاب ٥٥٤/٣، الكامل في التاريخ ١٤٤/٤، تفسير الزمخشري (٣/ ٤٩).

(٤) المحتسب (٢/ ١٧٣)

فابن جني يجعل همزة (بدأ) منقلبة إلى الألف وليست همزة مخففة لذلك تقلب هذه الألف ياء إذا عند اتصال الفعل بالضمير المتحرك (بديتُ) وهذا ما ورد عن العرب كما في قريتُ وأخطيت.

ولا يفهم من كلام ابن جني أنه يجيز الإبدال في الماضي دون المضارع بحجة أنه إبدال غير مقيس، لا يفهم منه ذلك ؛ لأنه في موضع آخر من مؤلفاته يروي هذا الإبدال غير المقيس في المضارع والماضي معًا فقال: "وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلبا للتخفيف، وذلك قولهم في "قرأت": "قريت" وفي "بدأت": "بديت" وفي "توضأت": "توضيت".

وعلى هذا قال زهير: –

جريء متى يُظلَم يُعَاقب بظُلمِهِ ... سريعا، وإلا يُبْدَ بالظلم يَظلِمِ[1]

أراد يُبدأ، فأبدل الهمزة، وأخرج الكلمة إلى ذوات الياء"[2].

فالإبدال كما جاء في قريت من (قرأت) جاء كذلك في (يُبْدَا) من (يُبْدَأ).

وإذا ذهبنا إلى كلام النحويين نجدهم يتفقون على أن إبدال الهمزة ألفا إذا وقعت بعد فتح جاء في كلام العرب وإن كان على غير قياس، يقول سيبويه: " وتجعل –الهمزة – في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً. وليس ذا بقياس متلئبٍّ، نحو ما ذكرنا. وإنَّما يحفظ عن العرب كما

---

(١) من الطويل من معلقته ديوانه: ٢٤ ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٦ جمهرة أشعار العرب: ١٧٤ الممتع في التصريف ٢٥٢/١ وجاء في همع الهوامع (١/ ٢٠٦) أن الألف إذا أبدلت من الهمزة الفعل بحذف الألف(يبدَ) للجزم وَأجِيب بِأَنَّهُ ضَرُورَة أَو على لُغَة بدا يبدا كبقى يبْقى

(٢) سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٦٩)

يحفظ الشيء الذي تبدل التَّاء من واوه، نحو أتلجت، فلا يجعل قياساً في كل شيءٍ من هذا الباب، وإنَّما هي بدلٌ من واو أولجت.

فمن ذلك قولهم: منساةٌ، وإنَّما أصلها منسأةٌ. وقد يجوز في ذا كله البدل حتَّى يكون قياساً متلئبا، إذا اضطر الشاعر: قال الفرزدق:-

راحَتْ بَمسْلَمَة البِغَالُ عشيَّةً ... فارْعَىْ فزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين بين لانكسر البيت"[1].

فتخفيف الهمزة يحفظ عند سيبويه ولا يقاس عليه وشبه ذلك بقلب الواو تاء في (أولجت) أما الإبدال فهو ضرورة شعرية ولا يتوسع فيه فيأتي في الاختيار.

ويؤكد ابن عصفور ذلك فيقول: "وأُبدلت الألف على غير قياس، من الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ما قبلها. وإنَّما يُحفظ حفظًا، نحو قوله:-

إذا مَلا بَطنَهُ ألبانُها حَلَبًا . :. باتَتْ تُغَنِّيهِ وَضرَى ذاتُ أَجراسِ

يريد: مَلأَ، فأَبدل من الهمزة ألفًا.[2]

ويذكر ابن جني أن سيبويه أشار إلى سبب خروج هذا الإبدال عن القياس بأنه لا يطرد في تصريف الفعل، يقول ابن جني : "وحدثنا أبو علي، قال: قال أبو العباس: لقي أبو زيد سيبويه، فقال له: سمعت من العرب من يقول "قَرَيتُ" و"توضيت"، فقال له سيبويه: كيف يقول منه يَفعَل؟ فقال: "أَقرأُ". فقال سيبويه: لا، ينبغي أن يقول: أَقْري.

يريد سيبويه بذلك أن هذا الإبدال لا قوة له، ولا قياس يوجبه، ولو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء، فيقول: "أَقْري" كما تقول:

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٥٤) ومعنى متلئب : مطرد مستقيم.

(٢) الممتع الكبير في التصريف : ٢٦٩.

"رميت أرمي"؛ ألا ترى أن البدل لما وجب في (جاءٍ) ونحوه جرى لذلك مجرى (قاضٍ) فاعرفه... فهذا لا يقاس إلا أن يضطر شاعر"[١].

لذا نجد السيوطي يسجل إجماعاً بين النحويين في ذلك فيقول: "ونص سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على أنه لا يجوز إبداله لينا محضا إلا في الضرورة قال الخضراوي وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت ورفوت لغة ضعيفة"[٢].

وتوجيه ابن جني في الفعل الثاني بأنه إبدال أيده فيه العلماء فهذا أبو حيان يعرض لقراءة أخرى للزهري شبيه بهذه ويخرجها بصورة تشبه تخريج ابن جني فقال: "وقرأ الزهري: ﴿كيف بدأ الخلق﴾[٣] بتخفيف الهمزة بإبدالها ألفا، فذهبت في الوصل، وهو تخفيف غير قياسي، كما قال الشاعر:

..... .:. فارعي فزارة لا هناكِ المرتع

وقياس تخفيف هذا التسهيل بين بين"[٤].

وإذا رجعنا إلى قراءتي الزهري وتوجيه ابن جني لهما نجد أن حمل القراءة الأولى على التخفيف بلا إبدال وهو ما رجحه ابن جني أقوى، حيث إن الإبدال قليل في لغة العرب فلم يرد إلا في ضرورة ، وهو ما ارتكبه القارئ في الموضع الثاني حيث لم يجد ابن جني بُدًا من حملها عليه، لعدم إمكان حملها على التخفيف؛ لأنها تقلب ياءً إذا اتصل بالفعل تاء الفاعل فتقول بديتُ، ولو كانت مخففة لبقيت دون قلب.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧٠.

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٠٦.

(٣) العنكبوت ٢٠.

(٤) البحر المحيط (٨/ ٣٤٨)

الظاهرة الخامسة : إبدال الهمزة ياءً أو تخفيفها

عرض ابن جني لهذه الظاهرة في الهمزة حين تناول بعض القراءات منها قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر﴾(١).

يقول: قراءة الحسن والزهري: ﴿والصَّابِيُون﴾ يثبت الياء ولا يهمز.

قال أبو الفتح: أما "الصابيون" بياء غير مهموزة، فعلى قياس قول أبي الحسن في يستهزئون": يَستهزيُون بياء غير مهموزة، ويحتمل ذلك فيها لتقدير الهمزة في أصلها؛ فيكون ذلك فرقًا بينها وبين ياء يَسْتَقْضُون، ألا ترى أن أصله يستقضِيون، كما فرَّق أبو الحسن بقوله في مثل عنكبوت من قرأت: قرْأَيوُت بضمة الياء بينه وبين مثال عنكبوت من رميت رَمْيَوُوت. وأصلها رَمْيِيُوت."(٢).

ومنها أيضا: قراءة الزهري وبعض القراء في قوله تعالى : ﴿لَا يَأكُلُهُ إلّا الخَاطِئُون﴾(٣) يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري والحسن وموسى بن طلحة: "الخاطيون(٤)"، بإثبات الياء، ولا يهمز، قال أبو الفتح: يحتمل هذا قولين:-

أحدهما: أن يكون تخفيفا للهمز، لكن على مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: "يَسْتَهْزِيون، بإخلاص الهمزة في اللفظ ياء، لانكسار ما قبلها. وسيبويه

---

(١) المائدة : ٦٩.

(٢) المحتسب (١/ ٢١٦)

(٣) سورة الحاقة: ٣٧.

(٤) جاء في التحرير والتنوير (٢٩/ ١٤٠) نسبة هذه القراءة لأحد القراء السبعة حيث نُقِل عن الطيبي نسبتها لحمزة يقول الطاهر بن عاشور : "وقال الطيبي: قرأ حمزة عند الوقف الخاطيون بإبدال الهمزة ياء ولم يذكره عنه غير الطيبي.

يجعلها بين بين على مذهبه في مثل ذلك، وقد ذكرناه، وفيه بعض الطول، ومثله أيضا يدق على القراء.

والآخر أن يكون قد بقى من الهمز جزء ما على مذهب سيبويه، إلا أنه يلطف على القراء، فيقولونه بإخلاص الياء، ومعذورون فيه لغموضه"[1].

هاتان قراءتان أشار ابن جني إلى أن أولاهما لها وجه واحد وهو أن القارئ أبدل الهمزة ياءً، وهذا لا يجيزه من النحاة إلا الأخفش ، ويشعر كلامه بوجاهة قلب الهمزة ياء هنا، وأن هناك فرقا بين بقاء الياء في (الصابيون) وحذف الياء في (قاضيون) مع تشابههما ؛ حيث إنهم يحذفونها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما في(قاضِيُون) فيقولون (قاضُون) ويبقونها في (الصابيون) وذلك للفرق بين الياء الأصلية في (قاضي) والياء المنقلبة عن الهمزة في (صابئ).

وقد جاء رأي الأخفش في قوله: "ومن زعم أن الهمزة لا تتبع الكسرة إذا خففت وهي متحركة، وإنما تجعل في موضعها دخل عليه أن يقول "هذا قارِوٌ" و "هؤلاء قارِوُونَ" و (يستهزِوون) ، وليس هذا كلام من خفف من العرب إنما يقولون {يَسْتَهْزِئُونَ} و {قارِئون} .

وإذا كان ما قبل الهمزة مضموما وهي مضمومة جعلتها بين بين. وان كانت مكسورة أو مفتوحة لم تكن بين بين وما قبلها مضموم، لأن المفتوحة بين الألف الساكنة والهمزة والمكسورة بين الياء الساكنة والهمزة. وهذا لا يكون بعد المضموم، ولكن تجعلها واوا بعد المضموم إذا كانت مكسورة أو مفتوحة فتجعلها واوا خالصة لأنهما يتبعان ما قبلهما نحو "مررت بأكمُوٍ" و

---

(١) المحتسب (٢/ ٣٢٩)

"رأيت أكمُواً" و"هذا غلامُوَبيكَ" تجعلها واوا إذا أردت التخفيف إلا أن تكون المكسورة مفصولة فتكون على موضعها لأنها قد بعدت.

والواو قد تقلب إلى الياء مع هذا وذلك نحو "هذا غلام يخوانك"[١].

واعترض جمهور النحويين على كلام الأخفش حيث إن الغاية من الإبدال التخفيف ووجود الياء بعدها واو لا يخدم هذا السبيل، فهي عندهم همزة مخففة، وليست مبدلة، يقول المبرد: "وكان الأخفش يقول إذا انضمّت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياء؛ لأَنَّه ليس في الكلام واو قبلها كسرة فكان يقول في يستهزئون – إذا خفَّفت الهمزة – يستهزيون وليس على هذا القَول أَحد من النحويّين؛ وذلك لأَنَّهم لم يجعلوها واوا خالصة إنَّما هي همزة مخفَّفة"[٢].

وإذا كان جمهورهم قد خالف الأخفش فإن من العلماء من التمس له حجة فهذا السمين الحلبي يسير على خطى ابن جني ويشير إلى أن القارئ "أَبْدَل الهمزةَ ياءً مضمومةً، وبَقِيَتِ الضمةُ تنبيهاً على الهمزةِ"[٣].

أما القراءة الثانية (الخاطيون) فلها عنده توجيهان الأول: أنها مبدلة ياءً بعد تخفيفها على مذهب الأخفش كذلك، والثاني: أنها باقية بعد التخفيف همزة بلا إبدال فهي همزة خفيفة يدق استشعارها، حتى إنها تخفى على كثير من القراء فيقرأونها ياء وذلك على مذهب سيبويه .

ونلحظ من كلام ابن جني أنه اكتفى في القراءة الأولى بوجه واحد وهو إبدال الهمزة ياءً ولم يذكر التخفيف مع إمكان حمل القراءة عليه هناك أيضاً، فلا فرق بين (الخاطيون) و(الصابيون) من أن الياء أصلها همزة فهما من خطأ

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٩)

(٢) المقتضب (١/ ١٥٧)

(٣) الدر المصون (٣/ ٢١٢)

وصبأ ، وهذا يؤكد تأييد ابن جني للأخفش فيما ذهب إليه، بخلاف القراءة الثانية التي عرض فيها للوجهين الإبدال والتخفيف .

ومناط الخلاف في التوجيه لا النطق ؛ لأن النطق واحد في كلا القولين، فالقارئ إذا خفف تشابه نطقه إذا أبدل؛ لأن تخفيف الهمزة المكسور ما قبلها يقترب من الياء، لذا رأينا ابن جني يذكر أن "هذا موضع يلطف على القراء، فيقولونه بإخلاص الياء، ومعذورون فيه لغموضه" (١).

الظاهرة العاشرة : القراءة بالجمع والمفرد في الموضع الواحد

يقول ابن جني: "ومن ذلك قراءة الزهري: "جَدَدٌ(٢)، بفتح الجيم والدال، فيما رواه سهل عن الوقاصي عنه.

قال أبو الفتح: قال أبو حاتم(٣): لا قراءة فيه غير "جُدَدٍ"، وقال قطرب(٤): قراءة الناس كلهم: "جُدَدٌ"، وقراءة الزهري: "جُدُدٌ" ...

---

(١) جاء ذلك في تعليقه على القراءة الثانية .

(٢) جاء في مختصر الشواذ لابن خالويه ١٢٤، أنه قرأ بفتح الجيم والدال. وجاء في التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٧٥) بضم الجيم والدال غير منسوبة، وفي البحر(٩/ ٢٩) أنه قرأ بقراءة الجمهور وبقراءة الضم.

(٣) يريد أبا حاتم السجستاني سهل بن محمد ت (٢٨٣) ولم أتمكن من توثيق قوله فليس له مؤلف في القراءات مطبوع نقل عنه ابن جني كثيراً ، وهو من كبار العلماء باللغة والشعر كان المبرّد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابا، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة) و(المختصر في النحو). ينظر الأعلام (٣/ ١٤٣)

(٤) لم أتمكن من توثيق رأيه لفقد كتبه ومنها معاني القرآن .

أما "جُدُدٌ" فجمع جَدِيد، أي: آثار جُدُد غير مُخْلِقَة؛ فهو أصح لها، وأوضح للونها. وأما "جَدَد" فلم يثبته أبو حاتم ولا قطرب. وعلى أن له معنى، وهي الطريق الواضح المسفر فالمعنى نحو من الأول.(١)

يشير ابن جني إلى أن العلماء نسبوا للزهري قراءتين: ـــــ

الأولى: بضم الجيم والدال الأولى، وخرجها على أنها جمع (جديد) وقد نقل ذلك عن قطرب. ويشير هنا إلى أن هذه القراءة قد تكون الأصل في قراءة الجمهور حيث إن تخفيف الضمتين بقلب الثانية فتحا طريق معروف عن العرب ومنه سُرُر وسُرَر ، يقول ابن جني: " وقد يجوز في "جُدُد" –وهي جديد– الفتح؛ هربا من التضعيف إلى الفتح. وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف: كسَرِير وسُرُر سُرَر، وجَرِير وجُرُر وجُرَر، وبِئْر جَرُور وجُرُر وجُرَر...

وعلى كل حال فللقُرّاء الرواية، وإذا عَضَدها قياس فحسبك به من إينَاس.(٢)

وقد جاءت إشارة في كلام الأخفش إلى أن (جُدُد) بضمتين جمع جديد كما قال ابن جني وإن لم يصرح بكونها قراءة في الكلمة يقول الأخفش: " وقال {وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ} و"الجُدَدُ" واحدتها "جُدَّةٌ" و"الجُدَدِ" هي ألوان الطرائق التي فيها مثل "الغُدَّة" وجماعتها "الغُدَدُ" ولو كانت جماعة "الجَدِيدِ" لكانت "الجُدُد"(٣).

---

(١) المحتسب: ١٩٩/٢، ٢٠٠ وقد وجه قراءة الجمهور بقوله:" فأما "جُدَد" فجمع جُدَّة، وهي الطريقة يخالف لونها لون ما يليها. قال المتلمس من الطويل:–

لَهُ جُدَدٌ سُودٌ كأن أرَنْدَجًا .:. بِأَكْرُعه وبالذِّرَاعَيْنِ سُنْدُسُ

(٢) المحتسب (٢٠٠/٢)

(٣) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٨٦)

ويؤكد هذا المعنى أبو حيان فيجعل (جُدُد) جمع (جديدة) فيقول: "وقرأ الزُّهريُّ: كقراءةِ الجمهور. قال صاحب اللَّوامح: جمعُ جُدَّةٍ، وهي ما تُخَالِفُ من الطَّريق في الجبال لَونَ ما يليها. وعنهُ أَيضًا، بضمّ الجيمِ والدالِ: جمع جَدِيدَةٍ وَجُدُدٍ وَجَدَائِدَ، كما يقال في الاسم: سَفِينَةٌ وَسُفُنٌ وَسَفَائِنُ"(١).

والثانية: (جَدَد) بفتح الجيم والدال الأولى، ونقلها عن سهل عن الوقاصي عن الزهري، ويشير هنا إلى اضطراب حول صحة هذه القراءة فبعض العلماء أنكرها، حيث لم يثبتها أبو حاتم وقطرب.

ولم يوضح لنا ابن جني علة رفض العلماء لقراءة الفتح أو ينقل لنا ذلك عمن رفضها، وهو ما وضحه الألوسي فيما نقله عن أبي حاتم بأنه لا يصح من حيث المعنى؛ حيث إن الفتح في (جَدَد) يجعله مفرداً، فلا يوصف بالجمع.

في حين نجد الألوسي ينقل عن بعضهم ممن لم يُسَمِّه أنه يجوز من باب وضع المفرد في موضع الجمع، أو أن الجمع في (بيض وحُمر) الوصفين من باب: نطفة أمشاج؛ لأن الطريق وهو المقصود من (جَدَد) ذو أجزاء فقال: "وروي عن الزهري أيضا أنه قرأ «جَدَد» بفتحتين ولم يجز ذلك أبو حاتم وقال: إن هذه القراءة لا تصح من حيث المعنى، وصححها غيره وقال: الجَدَد الطريق الواضح المبين إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع ولذا وصف بالجمع، وقيل: هو من باب نطفة أمشاج وثوب أخلاق لاشتمال الطريق على قطع. وتعقب بأنه غير ظاهر ولا مناسب لجمع الجبال"(٢).

ووضع المفرد في موضع الجمع غير مستنكر في اللغة، فقد تناوبا مكان بعضيهما في غير موضع في فصيح الكلام.

---

(١) البحر المحيط (٩/ ٢٩)

(٢) روح المعاني: ١١/ ٣٦١.

ففي قوله تعالى: ﴿هؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ﴾[1] وقوله: ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[2]. جاء المفرد (ضيفي) خبرا بعد اسم الإشارة للجمع (هؤلاء) فهو بمعنى ضيوف ، وجاء (طفلا) بعد ضمير الجمع في (نخرجكم) فهو في موضع الحال ، فالمراد نخرجكم أطفالا .

كذلك جاء في قوله تعالى ﴿أو الطِّفْلِ الذينِ لم يَظْهَرُوا على عَوْرَاتِ النِّساءِ﴾[3] فالطفل وهو مفرد يراد به الجمع لذا وصف بالذين، وقد يراد باسم الموصول الإفراد، فيكون المراد: أو الطفل الذي لم يظهر على عورات النساء[4].

كما أجاز كثير من النحويين وصف المفرد بالجمع ، يقول المرادي: "وأكثرهم يرى أن (أفعال) وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم: "برمة أعشار" من وصف المفرد بالجمع" [5].

فجاز نحو قولهم: ثوب أهدام وأسمال، ونعل أسماط، أي غير مطبقة.

وقد جاء لهذه القراءة نظائر في قراءات أخرى من ذلك فيذكر الزمخشري أن بعض القراء قرأ:

"﴿ثَلاثَمائةِ سِنِينَ﴾ بالإضافة، على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالًا﴾"[6].

---

(١) الحجر: ٦٨

(٢) الحج: ٥

(٣) النور ٣١ .

(٤) ينظر في ذلك تأويل مشكل القرآن: ١٧٤ وما بعدها.

(٥) توضيح المقاصد ٣/ ١٤١٧.

(٦) الكشاف ٢/ ٧١٦ والآيتان من الكهف :٢٥ و١٠٣.

من هنا أقول أن القراءة الأولى (جُدُد) بضمتين قوية في العربية ؛ فهي جمع جديد ، بل قد تكون أصل قراءة الجمهور (جُدَد) بضم ففتح، أما القراءة الثانية (جَدَد) بفتحتين فهي – وإن كان تخريجها ضعيف حيث إن وضع المفرد موضع الجمع أو وصف المفرد بالجمع هو على خلاف الأصل – لها وجه من الإعراب، وله شواهد كثيرة في القران وكلام العرب، فليست بلحن أو خطأ، ولم نجد ابن جني يعطيها حقها من الاهتمام، فكل ما ذكره أنها قريبة من حيث المعنى من القراءة الأولى.

نتائج البحث

وبعد الحديث عن تلك الظواهر يمكن أن نخرج بعدة نتائج هي:-

أولاً : أن القراءة الشاذة قد تكون أكثر توافقاً مع فصيح كلام العرب ولا تقل عن المتواترة. تراجع كمثال الظاهرة الأولى.

ثانياً: أن القراءة الشاذة قد تكون أقوى في الدلالة على المعنى من القراءة المتواترة تراجع الظاهرة الأولى والخامسة.

ثالثاً: أن شذوذ القراءة لا يعني خروجها عن فصيح كلام العرب.

رابعاً: أن ابن جني يعد كل قراءة دون القراءات السبع هي من الشذوذ.

خامساً: قد يختلف العلماء حول نسبة القراءة ، وهذا متحقق في كثير من قراءات البحث.

سادساً: أحيانا يشتد ابن جني على القراءة فيسمها باللغة المصنوعة التي ليست على أصل الوضع كما في قراءة ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾. بالتشديد وكذلك يتكلم عن قراءة (والدَّوَابُ) خفيفة الباء بأنها قليلة وضعيفة قياسا واستعمالاً.

سابعاً: قد يشد ابن جني على بعض العلماء كما فعل مع ابن مجاهد الذي يصفه بأنه خلط تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته، تراجع قراءة (ولا يؤوده حفظهما) في الظاهرة الأولى من ظواهر تسهيل الهمزة .

ثامناً: أن الزهري أخذ في قراءته بتسهيل الهمزة، فأحياناً يخففها وأحياناً يقلبها إلى حرف من جنس حركتها أو حركة ما قبلها، وهذا راجع إلى أنه من قريش وهي لا تهمز.

أهم مراجع البحث

أولاً المصادر : ــ

- المحتسب في شواذ القراءات لابن جني تح علي النجدي ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

ثانيا المراجع : ــ

- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ط دار الكتب العلمية
- إتحاف فضلاء البشر للبناء دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٨م
- الإتقان في علوم القرآن تح سعيد المندوب ط١ دار الفكر بيروت ١٩٩٦م
- ارتشاف الضرب لأبي حيان تح مصطفى النماس ط أولى١٩٨٩م المدني القاهرة
- أساس البلاغة للزمخشري ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة
- الأصول في النحو لابن السراج تح د الفتلي ط الثالثة١٩٨٨م مؤسسة الرسالة
- إعراب القرآن للنحاس تح زهير غازي ط الثالثة ١٩٨٨م عالم الكتب بيروت
- الأعلام للزركلي دار العلم للملايين ط الخامسة عشر – ٢٠٠٢ م
- الإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش ط دار الصحابة للتراث
- أمالي ابن الشجرى تح د طناحي ط أولى١٩٩٢ الخانجي القاهرة
- أمالي أبي علي القالي ط الثانية ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م : دار الكتب المصرية
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تح محيي الدين عبد الحميد دار الفكر دمشق
- البحر المحيط لأبي حيان تح عادل عبد الموجود وآخرين ط١ الكتب العلمية بيروت
- البرهان في علوم القرآن للزركشي تح أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة بيروت

- تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي ط : دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تح علي البجاوي ط عيسى الحلبي القاهرة
- تفسير أبي السعود دار إحياء التراث بيروت
- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري الهروي تح: محمد عوض مرعب ط: دار إحياء التراث العربي بيروت ط: الأولى، ٢٠٠١م
- توضيح المقاصد للمرادي تح د عبد الرحمن سليمان ط الثانية الكليات الأزهرية
- الجنى الداني للمرادي تح د قباوه و فاضل دار الكتب العلمية بيروت أولى ٩٢م
- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة
- جمهرة اللغة لابن دريد ط: الأولى، ١٩٨٧م دار العلم للملايين – بيروت
- الجيم للشيباني تح إبراهيم الأبياري ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة :١٣٩٤ه-١٩٧٤م
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي : شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري : دار صادر – بيروت
- حجة القراءات لأبي زرعة تح سعيد الأفغاني ط٥ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٧م
- الحجة لابن خالويه تح عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت ط ٤
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ط دار المأمون للتراث دمشق .
- الحيوان للجاحظ ط دار الكتب العلمية ١٤٢٧هـ
- الخصائص لابن جني تح محمد النجار ط عالم الكتب بيروت
- خزانة الأدب للحموي تح عصام شعيتو ط١ دار ومكتبة الهلال بيروت ١٩٨٧م
- الدر المصون للسمين الحلبي تح: د/ أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق
- روح المعاني للألوسي دار إحياء التراث بيروت

- السبعة في القراءات لابن مجاهد تح د شوقي ضيف دار المعارف مصر ط٢
- سر صناعة الإعراب لابن جني تح د هنداوي ط أولى دار القلم دمشق١٩٨٥م
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب تح/ حسن العثمان: المكتبة المكية – مكة ط: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي ط: مكتبة الرشد الرياض
- شرح الأشمونى دار إحياء الكتب العربية القاهرة
- شرح اختيارات المفضل شرح شواهد المغني شرح شواهد المغنى للبغدادي
- شرح التسهيل لابن مالك تح د عبد الرحمن السيد والمختون ط أولى هجر القاهرة
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ط دار إحياء الكتب العربية
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، تح محمد نور الحسن وآخرين: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح طيبة النشر في القراءات: ابن الجزري ضبط: أنس مهرة : دار الكتب العلمية بيروت ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح الكافية للرضي تح د إميل يعقوب ط١ دار الكتب العلمية بيروت
- صفحات في علوم القراءات: د. أبو طاهر السندي: المكتبة الأمدادية ط: الأولى – ١٤١٥ هـ
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار: مؤسسة الرسالة ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- طبقات فحول الشعراء: لابن سلّام الجمحي تح: محمود محمد شاكر : دار المدني – جدة

- علوم القرآن الكريم – نور الدين عتر مطبعة الصباح – دمشق ط: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م
- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر السرقسطي تح د زهير زاهد – د خليل العطية ط: عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٥هـ
- غريب القرآن لابن قتيبة تح سعيد اللحام .
- غيث النفع في القراءات السبع علي بن محمد الصفاقسي : دار الكتب العلمية – بيروت تح: أحمد محمود الحفيان ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- فتح القدير للشوكاني اليمني ط: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت
- ط: الأولى١٤١٤هـ
- القاموس المحيط للفيروزبادي ط : مؤسسة الرسالة
- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين/عبد الفتاح القاضي ط دار مصر للطباعة.
- الكافية الشافية لابن مالك تح د عبد المنعم هريدي ط١ دار المأمون مكة المكرمة
- الكامل في اللغة للمبرد تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م: دار الفكر العربي – القاهرة
- كتاب الأفعال لابن القطاع عالم الكتب ط: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
- الكتاب لسيبويه تح عبد السلام هارون دار الجيل بيروت
- الكشاف للزمخشري تح عبد الرازق مهدي دار إحياء التراث بيروت
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن الثعلبي، تح: أبي محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة: مكتبة المثنى – بغداد
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح عبد الإله النبهان ط١ دار الفكر دمشق

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل تح: عادل عبد الموجود وعلي معوض: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ط الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م
- اللسان لابن منظور دار المعارف تح عبد الله أبو الكبير وآخرين
- مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح دار العلم للملايين ط: الرابعة والعشرون ٢٠٠٠م
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي تح: عبد الحميد هنداوي : دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه مكتبة المتنبي بالقاهرة
- مشكل إعراب القرآن لمكي تح حاتم الضامن مؤسسة الرسالة بيروت ط٢
- معاني القرآن للأخفش تح د هدى قراعة ط١ الخانجي القاهرة
- معاني القرآن للفراء تح يوسف نجاتي ومحمد النجار ط دار السرور
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج عالم الكتب بيروت.
- معاني القراءات للأزهري، الهروي ط الأولى،١٤١٢هـ-١٩٩١م: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود : السعودية
- معجم شواهد النحو الشعرية : حنا جميل حداد : ط دار العلوم ١٩٨٤.
- معجم لغة الفقهاء محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- مغني اللبيب لابن هشام تح مازن المبارك ومحمد علي ط٦ دار الفكر دمشق ١٩٨٥م
- مفاتيح الغيب للفخر الرازي دار إحياء التراث العربي – بيروت ط: الثالثة – ١٤٢٠ هـ
- المقتضب للمبرد تح عبد القادر عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر

- مقدمات في علم القراءات: محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور ط الأولى: دار عمار - عمان (الأردن) ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م
- المقرب لابن عصفور تح أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري ط أولى١٩٧١م بدون
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ط: الأولى ١٩٩٦م مكتبة لبنان
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تح زكريا عميرات ط١ دار الكتب العلمية
- الهادي شرح طيبة النشر تأليف محمد محيسن ط: دار الجيل – بيروت ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- همع الهوامع للسيوطي تح عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية مصر

ثالثاً : المراجع الحاسوبية : ـ

الموقع الالكتروني الموسوعة الشاملة http://www.islamport.com/

CD قرص مدمج النحو والصرف الإصدار الثاني دار التراث الأردن

CD قرص مدمج الشعر الإصدار الثاني الإمارات